العربي الجديد
ملحق أسبوعي

سورية الجديدة

الثلاثاء 6 يناير/ كانون الثاني 2026 م 17 رجب 1447 هـ □ العدد 41 السنة الأولى Tuesday 6 January 2026

ما يريده الشباب المسيحي
حقوق في التعليم والعمل وحرية التعبير
3.2

جنود سوريون يشقّون طريقهم في الثلوج بمنطقة القلمون عند الحدود السورية اللبنانية لتأمين الحدود ومكافحة التهريب، 2026/1/1 (الأناضول)

حرّاس الجرْد

في هذه الجرود، تتلخص قصة الحدود السورية اللبنانية، منذ تشكّلها. وكل قصص التهريب والفرار والتحصّن سنوات طويلة. عبر مهرّبو البضائع، والسوريون الهاربون من بطش النظام، ومنها عبر السلاح إلى الفصائل، ويُعتقد أنه يعبر حالياً في الاتجاه المعاكس، عبر مهرّبين مرتبطين بشبكات غير شرعية في البلدين. وفي هذه المنطقة تحديداً، جرود فليطة في القلمون يمكن الوصول إلى مناطق لبنانية، مثل عرسال والقاع والهرمل. وها هم عناصر الجيش السوري يخوضون الثلج والوعر لتأمينها.

أولاً

التحدّي الأكبر

عمر كوش

التحدّي الأكبر في سورية لعام 2026 إعادة ضبط المشهد الأمني، بعد مرور أكثر من عام على التحول الذي أنهى حكم آل الأسد فيها، إذ لا تزال بعض المناطق تعاني من هشاشة أمنية، ويظهر ذلك في توالي الحوادث الأمنية، التي تزيد من شدة تعقيد المشهد السوري، الذي بات من الصعب جمع كل تفاصيله، بغية تقديم رؤية للوجهة التي ستؤول إليها الأوضاع على المديين، المتوسّط والقريب، فقد شهدت مدينة حلب تفجيرَ انتحاري لنفسه في ليلة الاحتفالات برأس السنّة الميلادية، ولعل عنصر الأمن الذي ضحى بحياته جنّبَ المدينة قوع مجزرة فيها. وعلى خلفية تفجير في مسجدٍ بمدينة حمص، أودى بحياة ثمانية مصلين خلال صلاة الجمعة، شهدت مدن الساحل في 25 ديسمبر/ كانون الأول 2025 تظاهرات احتجاجية، اختلطت فيها الشعارات المطلبية بالشعارات الطائفية ودعوات الفيدرالية والانفصال. كما شهدت أعمال عنف وإطلاق نار على عناصر الأمن العام، وبدا خلالها الساحل السوري، من اللاذقية إلى طرطوس، وكأنه يغلي تحت رماد مرحلةٍ لم تنته بعد.

لا يقتصر التحدّي الأمني على الحوادث الدامية، بل يتعداها إلى العمليات التي قام بها الأمن السوري ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، أبرزها القبض على «والي» التنظيم في دمشق، فيما شهد الجنوب السوري غاراتٍ جويةً أردنية استهدفت تجّار أسلحة ومصانع مخدّرات في محافظة السويداء. كما شهدت مدينة جبلة في محافظة اللاذقية عملياتٍ أمنيةً ضد مجموعات متورّطة في اغتيالات وتفجيرات في الساحل السوري. إضافة إلى الإجراءات الأمنية التي شهدتها مدينة حلب بعد اشتباكات دامية مع «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد).

لا يخفى على أحد أن عوامل عديدة وراء تصاعد التحدّي الأمني، منها ما يتعلق بالداخل، ومنها ما يتصل بقوى الخارج. ففي الداخل، يطاول الأمر فوضى انتشار السلاح، وعدم حصره بيد الدولة، ووجود مناطق في شمال سورية وجنوبيها خارج سيطرة الدولة، فضلاً عن أخطاء وانتهاكات ارتكبت في الساحل السوري خلال أحداث مارس الماضي، في إطار التصدي لمحاولات تمرّد قام بها فلول نظام الأسد، وكذلك الانتهاكات في يوليو/ تموز في محافظة السويداء، خلال اشتباكات دامية بين عشائر بدوية ومجموعات مسلحة درزية، أدّت إلى مقتل مئات الأشخاص، وتهجير أعداد كبيرة من العشائر. إضافة إلى التأخر في ملف العدالة الانتقالية، وبروز عوامل ساهمت بتقديم ذرائع ومبررات سياسية لخصوم السلطة السورية، تمثلت في الإجراءات السياسية المثيرة للجدل التي اتخذتها السلطة الجديدة في ما يخص الحوار الوطني، والإعلان الدستوري، والفشل في التعاطي مع التوتّرات الطائفية. إضافة إلى انتشار تقارير إعلامية عن وفاة معتقلين وعودة التعذيب في السجون السورية، وعدم السماح بتمثيل قانوني للموقوفين والمتهمين.

> **يمكن مواجهة التحدّيات من خلال تعزيز السلم الأهلي والوحدة الوطنية**

خارجياً، يبرز سعي قوى عديدة، خصوصاً إسرائيل، إلى تغذية الصراعات من أجل إثارة القلاقل وتفتيت البلاد، مستغلة هشاشة الأوضاع الأمنية والخلافات السياسية والتناقضات الاجتماعية فيها؛ فقد نشرت تقارير إعلامية عديدة في هذا المجال، أبرزها ما أوردته صحيفة واشنطن بوست عن نقل إسرائيل منذ الأيام الأولى لسقوط نظام الأسد شحنات أسلحة ومعدات عسكرية إلى مليشيات «المجلس العسكري» في السويداء، وتدريب مقاتلين منها في مناطق سيطرة «قسد». وأوردت صحيفة نيويورك تايمز تفاصيل عن تحركات سرية يقوم بها مسؤولون كبار في النظام البائد موجودون في روسيا، مثل علي مملوك، وعلي عباس، وعبد الكريم إبراهيم، وغسان بلال، لزعزعة الاستقرار في سورية. وكشفت وكالة رويترز عن تمويل بعض هؤلاء المسؤولين، من أمثال رامي مخلوف، وكمال حسن، وسهيل الحسن، مليشيات طائفية في الساحل، وتجنيدها لتنفيذ عمليات تمرد ضد السلطة السورية.

يُضاف التحدّي الأمني إلى جملة تحدّيات أخرى تواجه سورية الجديدة، لكن الصورة ليست قاتمة تماماً، لأنه يمكن مواجهة التحدّيات من خلال تعزيز السلم الأهلي والوحدة الوطنية، وتعزيز مشاركة الجميع في مفاصل الحكم والدولة. إضافة إلى أن التعويل معقودٌ على غالبية السوريين، الذين يجمعهم السعي نحو بناء ما تهدّم في بلادهم، خصوصاً من بروز مؤشّرات دولية، يمكنها الإسهام في إعادة بناء سورية الجديدة، وفتح الأبواب أمام دخولها النظام العالمي، سياسياً ومالياً واقتصادياً.

تحقيق | أجراه **ريمون القس ومهند الحميدي**

منذ اللحظات الأولى لسقوط النظام البائد، لم يقف مسيحيُّو سورية موقف المراقب بل اتَّصفت آراؤهم عن تسارع الأحداث بالجرأة، ولم يُخْفِ معظمهم فرحه بالتحرُّر من منظومة النير التي طاولت جرائمها جميع أَطياف الشعب السوري، وانخفضت بسقف أحلام الشباب المسيحيين إلى مستوى «سفرة سريعة بعد التخرُّج حتَّى لو كانت للهفا، المهم ما أبقى بها البلد»

ما يريده الشباب المسيحي

تطلعاته لا تختلف عن الشباب الآخر... حقوق في التعليم والعمل وحرية التعبير

مطالب بدولة يحكمها القانون: ديمقراطيّة مدنيّة تحترم التعدّديّة السياسيّة ولا للمحاصصة الطائفيّة

بدأت ملامح التفاؤل بعد إسقاط نظام الأسد تبرز بوضوح مصحوبة بآمال عريضة بدولة تحترم القانون وترفض التعسُّف والحيف وإن كانت هذه الآمال مشوبة بمخاوف وهواجس يرى الشباب المسيحي بأنَّها مشروعة، بعد كل ما تعرَّضوا له من مآسٍ وقهر في سورية وعموم المنطقة. وعلى غرار معظم السوريِّين، عانى مسيحيُّو سورية الأمرَّين خلال سنوات الحرب؛ في الجزيرة الفراتيَّة انخفضت أعدادهم بنسبة تصل إلى 90% (وفق تقديرات ناشطين محليّين) بسبب استنزاف الموارد البشريَّة والهجرة القسريَّة؛ فخسرت البلاد أطباء ومهندسين وحقوقيّين ومُبتكِرين وكتَّاب وفنَّانين... بمئات الآلاف، وعلى ضفاف الخابور خلت قرى الآشوريِّين من سكَّانها الأصليِّين، بعد ما تعرَّضوا له من مجازر، وأُفرغت حواضر؛ مثل مدن دير الزور والميادين والرقَّة من الرعيَّة، بعد أن كانت منارات للديانة المسيحيَّة ومزاراً للحجيج يقصدها المؤمنون من مختلف الدول؛ من اليونان وتركيا وأرمينيا وشرق أوروبَّا، فضلاً عن الزيارات الداخليَّة لمسيحيِّي الداخل؛ من سريان وآشوريِّين وأرمن.

أين اختفى مسيحيُّو الرقَّة؟ وأين شباب المالكيَّة (ديريك) وعامودا وتل أبيض وعين العرب (كوباني) وعفرين؟ ولماذا انخفض تعداد مسيحيِّي حي الحميديَّة الحمصي العريق إلى أقل من النصف؟ وكذلك الحال في أحياء الأرمن والعزيزة والسليمانيَّة والسريان الحلبيَّة؟ وينسحب السؤال الاستنكاري إلى حواضر الساحل وضيعه، وإلى أحياء الشام العتيقة. «نحن أبناء الأرض»... «نحن ملحها»... «نحن سكَّانها الأصليون»... «نحن نسل يسوع»... «جذورنا ضاربة في تاريخ البلاد»... «سوريانا.. نحن أصل تسميتها»... «ترابها مشبع بدماء شهدائنا»... عبارات فخورة ممزوجة بالمرارة، تكاد تسمعها أينما حللتَ في عموم الجغرافيا السوريَّة، بلغات ولهجات متنوِّعة، من مسيحيِّين؛ مغتربين، أو ممَّن فضَّلوا البقاء رغم الظروف القاهِرة، يرفضون نعتهم بـ«الأقلِّيَّة» ويصرُّون على أنَّهم مواطنون أصيلون. بعد التحرير، رصدت «سورية الجديدة» حالات كثيرة لشبَّان سوريين مسيحيِّين، تركوا بلاد الاغتراب، وما تقدِّمه من ميزات، وعادوا إلى مدنهم السوريَّة؛ ليصرِّحوا بثقة: «عدنا لنشارك في بناء الدولة الجديدة»، فضلاً عن تفكير كثير منهم بالعودة في المستقبل القريب، ومن باتت فكرة الهجرة العكسيَّة والعودة إلى سورية واردة بقوَّة في خططهم المستقبليَّة، ومرهونة بالدرجة الأولى بالاستقرار الأمني، والأمان الاقتصادي، واحترام الحرِّيَّات العامَّة.

مؤسَّسة «وعي» المعنيَّة بمساعدة الشباب على التمسُّك بجذورهم المسيحيَّة وهويَّتهم السوريَّة، وإيجاد موقعهم الحقيقي والمؤثِّر في ثقافة مجتمعهم وتراثه. أطلقت حملة إلكترونيَّة لرصد آراء الشباب المسيحي عقب التحرير؛ تحت عنوان «سورية لوين؟ كيف يرى الشباب المسيحي سورية المستقبل؟» وفيها نظمت مؤسَّسة وعي لقاءات وأيضاً ما يشبه الاستبيان للوقوف على آمال وطموحات ومخاوف الشباب المسيحي، ورؤيتهم لمستقبل البلاد، وشكل الدولة التي يتمنُّونها. وأجمعت آراء مئات المشاركين في الحملة (من ذكور وإناث) على عشر نقاط محوريَّة؛ لعلَّها تصل إلى مستوى برنامج متكامل؛ سياسي/ اجتماعي/ اقتصادي، عن نظرتهم للمستقبل؛ فطالبوا بدولة يحكمها القانون، ودولة ديمقراطيَّة مدنيَّة تحترم التعدُّديَّة السياسيَّة وليس المحاصصة الطائفيَّة، ودولة تلتزم بالمواطنة والعيش المشترك والتعدُّديَّة الإثنيَّة والدينيَّة والثقافيَّة، ودولة تضمن الحرِّيَّات وحقوق الإنسان، ودولة تحترم حقوق المرأة والطفل، ودولة ذات سيادة وقوَّة عسكريَّة تضمن السلام وترفض التعدِّي على الآخرين، ودولة تدافع عن كرامة جميع المواطنين، ودولة تناضل لحرِّيَّة أراضيها ووحدتها ولخروج القوات الأجنبيَّة منها، ودولة تسعى لعدالة توزيع الثروات.

سفراء سلام

في لقاء مع إلزا نصره، منسِّقة الشرق الأوسط لمؤسَّسة وعي؛ قالت: «منذ أكثر من 11 عاماً أطلقنا برنامج سفراء سلام في سورية والعراق، لدعم الشباب المسيحي روحيَّاً ونفسيَّاً واجتماعيَّاً، والتوعية بأهمِّيَّة الوجود المسيحي ودوره في الشرق. لتمكين الشباب من مهارات الحوار والبحث العلمي وفنون التواصل والقيادة. جميعنا نعلم أنه خلال النظام الديكتاتوري السابق لم يكن هناك أي حرِّيَّة للشباب ليعبِّروا عن أنفسهم؛ فالمنظَّمات التي طرحها النظام على مدى عقود كانت قائمة على عقيدة الحزب الواحد، وكل الحياة الشبابيَّة وحتَّى الطفولة كانت تمر بالضرورة عبر قنوات البعث». وأضافت: «بعد فترة قصيرة من سقوط النظام بدأت تطفو أسئلة وأفكار عن شكل سورية الجديدة التي يطمح إليها الشباب، لذلك رأت مؤسَّسة وعي أن تنظِّم لقاءات استشاريَّة مع سفراء سلام من مختلف المحافظات، للوقوف على رؤيتهم لسورية الجديدة بعمق وصدق وانفتاح على جميع الاحتمالات. أظهر الشباب فهماً مدهشاً لواقعهم والتحدِّيات الجديدة التي طرأت على الواقع السوري بعد السقوط المدوِّي والسريع لنظامٍ أُفرغ من جميع القيم الإنسانيَّة وأُتخِمَ بالفساد والدماء. وبعد مشاورات طويلة مع الشباب استطعنا معاً أن نلخِّص نقاشاتنا في عشر نقاط عن قضايا يجب أن تشكِّل العمود الفقري لسورية التي مثَّلت منذ قرون عديدة، ويجب أن تبقى الحضن الجامع لجميع مكوِّنات الشعب السوري المُتَّصف بالتعدُّديَّة والغنى الإثني والديني والثقافي».

تداول السلطة

وقال المدير التنفيذي لمؤسسة وعي، القس نديم نصَّار: «ما يريده الشباب من السلطات أيَّاً كانت احترام عقولهم وإراداتهم في بناء مجتمع يُحترَم فيه الإنسان لذاته وليس لانتماء ديني أو ثقافي أو إثني، وأيضاً هناك رسالة قويَّة وواضحة للسلطات أن الاستئثار بالحكم مرفوض لأنَّه أثبت أن كل نظام أحادي التوجُّه مُدمِّر للمجتمع والبلد. وأن تداول السلطة ومداورة الحكم تحفِّز المجتمع على خلق برامج سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة تتنافس فيما بينها لكسب ثقة الناس، وهذا هو الوضع الطبيعي لأي مجتمع يتطلَّع للتقدُّم في جميع مجالات الحياة»، وأضاف أنّ «الشباب المسيحي في سورية لا تختلف أزماته عن الشباب من أي دين آخر، فالشباب في كل الوطن يتطلَّع إلى حقوقه في التعليم، والعمل، وحرِّيَّة التعبير، وتوزيع الثروة الوطنيَّة بعدالة، ما يشجِّع الشباب على البقاء في الوطن وعدم الهجرة طلباً للعيش الكريم. ما تعلَّمناه أن لدى سورية خزّان هائل من العقول الرائعة والإمكانات الكبيرة المستعدَّة لخدمة البلد، بشرط أن تعود إلى الإنسان السوري كرامته، وأن يكون احترام الإنسان قائماً على انتمائه للوطن، وليس لأي انتماء آخر مهما كان شكله ونوعه».

وتابع: «عانينا جميعاً وما زلنا نعاني من كراهيَّةٍ انتشرت بشدَّة خصوصاً خلال فترة الحرب المدمِّرة؛ كراهيَّة مبنيَّة على فرز طائفي وتعصُّب ديني، لعب فيهما دوراً كبيراً تدخُّل دول كثيرة سعت وتسعى لفرض مصالحها الضيِّقة على حساب مصلحة الشعب السوري بأكمله. لقد كسرت الطائفية والتعصُّب الثقة بين مكوِّنات الشعب السوري التي تنتمي جميعها إلى النسيج الاجتماعي الأصيل للمجتمع منذ مئات السنين، فليس لمكوِّن أسبقيَّة أو أفضليَّة في المجتمع، لأن نجاح الإنسان وقيمته لا تعتمدان على انتمائه الديني أو الإثني، بل على مقدار الإخلاص والعطاء والحب لبناء المجتمع بأكمله. لقد أكَّد الشباب بكل وضوح وثقة وقناعة على أنَّهم يرفضون على نحوٍ قاطع أي تقسيم لسورية على أي أسسٍ كانت، وخصوصاً الأسس الطائفيَّة، لأن مثل هذا التقسيم يمكن أن يُدمِّر البلد بأكمله ويشرذم أهله».

لا للهجرة

عن ضرورة التمسُّك بالجذور السوريَّة؛ قال نصَّار: «علينا مواجهة الواقع؛ فتعداد المسيحيِّين انخفض على نحوٍ كارثي في العقد الأخير، وإذا أردنا أن نحافظ على غنى المجتمع السوري وتماسك بنيانه، علينا أوَّلاً: مواجهة الفرز الطائفي والتعصُّب الديني، وفصل الدين عن الدولة، لأن التاريخ يُعلِّمنا أن الدين لا يمكن أن يحكم الشعوب، خصوصاً التي تتّصف بالتعدُّديَّة، من دون الوقوع في فخ النخبويَّة التي لا تنتمي بأي شكل إلى الدولة الحديثة التي تُبنى بجهود جميع مكوِّنات المجتمع. وثانياً: تأكيد المواطَنة التي تحترم الجميع من دون أفضليَّة لأي مكوِّن على آخر؛ فجميع المواطنين يتمتَّعون بالحقوق ذاتها، وعليهم الواجبات ذاتها، ضمن مواقعهم المختلفة، في خدمة البلد. فمفهوم المواطَنة هو الضامن الوحيد لكرامة الإنسان، وإتاحة الفرص المتساوية للجميع للمساهمة في بناء الدولة والنهوض بالمجتمع فهو حالياً بأمس الحاجة إلى جميع أبنائه بمهاراتهم وعقولهم وقدراتهم ومواهبهم».

جذور

وقال الناشط السوري المسيحي ألفريد سعادة، وهو ابن مدينة اللاذقيَّة وهاجر إلى فرنسا بسبب ضغوط أمنية متكرِّرة: «تختلف هواجس المسيحيِّين قليلاً باختلاف المناطق والتجارب المتراكمة، لكنَّهم يشتركون بصغر العائلات والتأثُّر قليلاً بالغرب، ما يعطي صورة متحضِّرة، وقد يخلق أحياناً تعالياً واعتزازاً. ولجميع المسيحيِّين أصدقاء مسلمون يثقون بهم، ولكن قد يتوجَّس المسيحي من كل ما يهدِّد حرِّيَّته وسلامته ومعيشته، فالمسيحي توجَّس من دكتاتوريَّة الأسد، ولم يقوَ كثيراً على مواجهتها، وكذلك توجَّس من الثورة التي خرجت من الطبقات المُنهَكة، وكثيراً ما حملت رغبةً في حكم سنّي يستعيد لأهل السنَّة حقوقهم، وقد يستبدّ قليلاً بالأقلِّيات».

وأضاف: «مع سقوط الطغيان وتنوُّع الفصائل وكركبتها، كنتُ أنا وداعمو الثورة منتشين بالنصر، ومتفهِّمين المخاطر التي تهدِّد طموحنا بدولة ديمقراطيَّة تساوي بين الجميع وتحترم حرِّيَّاتهم. ورغم أن بعض المسيحيِّين المغتربين قد يعودون إذا استقر البلد أمنيَّاً واقتصاديَّاً، وتوسَّعت الحرِّيَّات العامَّة، الحقيقة المرَّة أن مسيحيِّي الداخل ما يزالون راغبين بالهجرة، بسبب وجود مناخ إسلامي متشدِّد في بعض المناطق وفي المشهد العام، ولأنَّهم بعد ما عانوه من التشبيح السياسي والاقتصادي الأسدي يتخوَّفون من تضييق على المشهد الاجتماعي العام؛ فمثلاً، لم تتوسَّع الحرِّيَّات الفرديَّة، بل هناك أمنيُّون تدخَّلوا في جلوس الناس في الحافلات، وفي إقامة حفلات موسيقيَّة في أماكن عامَّة، وفي المسرح، وفي العلاقات بين الجنسَين، وفي هواتف الشباب. حتَّى لو كانت أحداثاً عارضة في بلد يعبر مخاضاً، لكن معظم المسيحيِّين ينفرون من الإجبار والإكراه، ويتوقون للوصول إلى سورية جديدة تحترم حرِّيَّتهم، ولا يكتفي المسيحي الأصيل بطلب الحرِّيَّة لجماعته، بل يريدها للجميع».

فسحة أمل

وقال الشاب السوري المسيحي جاد عصفورا: «حملت لحظة التحرير شعوراً غريباً جديداً مفعماً بالتفاؤل والأمل، وكان الأسبوع الأول مفاجئاً بكل المقاييس من حيث غياب الحالات الثأريَّة أو المشكلات الطائفيَّة والاجتماعيَّة التي تخوَّفنا من تفشِّيها نتيجة عقود من التفرقة الممنهجة وزرع النظام البائد للفتن بين جميع المكوِّنات، ثم تابع السوريون فظائع صيدنايا عن قرب، وعاينَّا المقابر الجماعيَّة، بعد أن كنَّا نسمع بها فقط، فحملت لحظات التحرير نشوة لا توصَف». وأضاف: «نأمل أن نصل لدولة المواطنة والعدالة الاجتماعيَّة والحقوق المتساوية، دولة تقضي على الفقر والبطالة، وتُعلي من شأن العلم والتعليم، والرعاية الصحِّيَّة، دولة فصل السلطات، دولة القانون والعدل، فسورية تستحق الأفضل، وأن تعود إلى موقعها الطبيعي والحضاري».

وختم عصفورا: «بعد أن زرع النظام الأسدي التفرقة وغذَّى الخلاف والبغضاء على نحوٍ ممنهج بين السوريِّين، وقفنا بعد التحرير أمام سورية جديدة ترفض النظرة النمطيَّة عن الآخر، واكتشفنا أنَّنا متشابهون، أنَّنا سوريون قبل كل شيء، وأن العنصريَّة والطائفيَّة، على الرغم من توتُّرات نغَّصت فرحتنا، ليست أصيلة في مجتمعنا، نحن بحاجة لأن نتعرَّف على بعضنا عن قرب، فالنظام البائد حصر كل مكوِّن في جزيرته الخاصَّة، وأرهبه من الآخر، والأهم تفاؤلنا بتحسُّن الأوضاع المعيشيَّة، بعد التخلُّص من العقوبات، وبعد ما وصلنا إليه، نحن أمام فرصة تاريخيَّة لتصحيح مسار سورية، ولن نقبل بأي شكل من الأشكال بعودة الفساد والمحسوبيَّات، وسيطرة القبضة الأمنيَّة على تفاصيل حياتنا من جديد. لن نسافر، لن نهاجر، هذه أرضنا، هنا جذورنا، وسنبني دولتنا بعد عقود من الطغيان ولنستعيد دور سورية الحضاري الطبيعي بين الأمم».

شبان من فرقة كشافة يعزفون الموسيقى في شوارع دمشق خلال احتفالات بعيد الميلاد، 2025/12/25 (فرانس برس)

سورية بلا مسيحييها... هوية ناقصة

يجد المسيحيون أنفسهم اليوم أمام معادلة صعبة، بين التمسّك بجذورهم التاريخية والخوف المتصاعد من الاستهداف والتهميش وتدهور الظروف المعيشية، فضلاً عن تصاعد لغة التشدد التي ظهرت أخيراً

بيتي فرح

يمرّ المسيحيون السوريون بما مرّ به المسيحيون العراقيون بعد عام 2003، وانفلات الوضع الأمني بعد الاحتلال الأميركي، وإطاحة نظام صدّام حسين، حيث حدثت موجة نزوح جماعي وسريع، وخسر العراق معظم مسيحييه خلال سنتين أو ثلاثة. في تحقيق من منطقة الجزيرة السورية نشره «ملحق سورية الجديدة» في مايو/ أيار الماضي، كشف مطران أبرشية الجزيرة والفرات للسريان الأرثوذكس، مار موريس عمسميح، أن عدد المسجلين في الكنيسة السريانية تراجع بعد العام 2011 من 149 ألف إلى 50 ألف، وتنسحب هذه النسبة على معظم مناطق وجود المسيحيين في سورية. والتي شهدت جميعها موجات هجرة كبيرة، يتجه معظمها إلى أستراليا وكندا، بالإضافة إلى أوربا وأميركا الجنوبية.

يتوزع السوريون المسيحيون في جميع المحافظات، وفي جميع مراكز المدن، وكلهم من السكان الأصليين، فسورية لم تشهد في تاريخها موجات هجرة مسيحية، وقد بدأ منها انتشار الدين المسيحية في الامبراطورية الرومانية، ومنها إلى باقي أنحاء العالم. ونادراً ما حصل صدام بين المسيحيين والمسلمين في سورية، رغم تجاورهم منذ 14 قرناً، وكان المسيحيون السوريون دائماً جزءاً فاعلاً من الدول الإسلامية التي حكمت بلاد الشام، بدءاً من الدولة الأموية، التي كانوا إدارييها وماليها ومثقفيها. اليوم، يشعر المسيحيون السوريون بالخطر، ويشعرون بالغربة عن بلدهم الذي عاشوا فيه مئات السنين، ومن قبل حتى أن يعتنق أجدادهم المسيحية. ولذلك استحقوا لقب ملح هذه الأرض. في هذا السياق، جاءت زيارة البابا لاون الرابع عشر إلى لبنان وتركيا في 2025/11/30 لتؤكد أن بقاء المسيحيين في الشرق ضرورة للحفاظ على توازن المنطقة وتنوّعها التاريخي، وكان لسورية حصتها في خطابه، حيث دعا إلى حماية الكنائس ووقف العنف والمصالحة الشاملة بين جميع المكونات، كما سلط الضوء على التحديات الوجودية التي يواجهها المسيحيون السوريون منذ 2011، وعلى الحاجة الملحة لضمان مستقبل آمن «لملح الأرض» داخل وطنهم.

هواجس البقاء والرحيل

من قرية المشتاية، يشير جرجورة مريش، في العقد السادس من عمره، إلى صعوبة التوازن بين التمسّك بالجذور وبين المخاوف اليومية، فالقلق وعدم الاستقرار النفسي والخوف من انعدام الأمن، إضافة إلى الوضع الاقتصادي المتدهور، يعتبر امتداداً لسنوات سابقة من الضغوط الاقتصادية والأمنية، فوادي المسيحيين لم يشهد كوارث إنسانية كالتي أصابت مناطق أخرى، لكنه لم يخلُ من تجاوزات فردية مثل القتل والخطف والسرقة، وسط غياب واضح للمحاسبة. وبعد التحرير، لم يلمس السكان أي تحسّن اقتصادي حقيقي رغم زيادة الرواتب.

ويعبّر عن رغبته بالهجرة إلى أستراليا، وأن الحل الحقيقي يكمن في تطبيق قرار مجلس الأمن 2254 المتعلق بوقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة، بالإضافة الى دستور يحمي مواطنيه، ليعم الاستقرار ويخفّف من دوافع الهجرة. رغم حصوله على الجنسية الأميركية منذ عام 2003، اختار شوكت معماري البقاء في سورية خلال سنوات الحرب، مدفوعاً بحبّه وطنه وذكرياته وإيمانه السابق بإمكانية العيش الكريم. ويستحضر نماذج من التعايش المشترك بين المكوّنات السورية، كقرية الحصن السنية التي تضم حارة السرايا المسيحية، إضافة إلى سوق العرضي في دير مار جرجس الذي يجمع التجار من مختلف الطوائف سنوياً بين السابع والرابع عشر من شهر أغسطس/ آب. ثم أمام التجاوزات ورسائل التهديد التي طالت المسيحيين في بعض المناطق، تذبذب قرار البقاء. ويحذر من أن تفريغ سورية من مسيحييها يهدّد نسيجها الديمغرافي، مؤكداً أن غياب التخطيط وضبابية المستقبل يدفعان مزيداً من السوريين إلى خيار الرحيل، في وقت يحتاج فيه الوطن إلى جميع أبنائه للحفاظ على تنوعه وعمقه الحضاري.

من قداس عيد الميلاد في كاتدرائية مريم العذراء بدمشق، 2025/12/24 (الأناضول)

... وهاجرت العشرينية سمر، ابنة مرمريتا، إلى السويد عام 2024، إذ حاولت بعد تخرّجها في إدارة الأعمال إيجاد فرصة عمل، لكن من دون جدوى، كما طلبت من الكنيسة المساعدة على السفر، ولم تلق دعماً. أمام هذا العجز، اختارت الصبية وسيلة الزواج المدني من رجل مقيم في السويد لاستيفاء شروط الهجرة. وتقول إن دافعها كان الشعور بانعدام الأفق ورغبتها في بناء حياة مستقرة لم تجدها في وطنها. على غير ما فعل طوني خيرلله، الثلاثيني من قرى صافيتا، الذي يرفض الهجرة ولديه مشروعه الخاص في زراعة الفطر وتصديره، وبرأيه ان البلد أمام نهضة اقتصادية مستقبلاً، فضلاً أنه لن يترك داره ووطنه ويرفض تسمية المسيحيين أقلية، لأنهم «صخرة هذه البلاد وليسوا ضيوفها».

رفض الانتهاك بحق الجيران

يقول أبو محمد من قرية الحصن القريبة من مرمريتا: «منذ سنوات طويلة ونحن نعيش بجوار المسيحيين. لم تكن علاقتنا يوماً جيرة عابرة، بل صارت جزءاً من حياتنا اليومية. نتشارك الأفراح والهموم، ونقف معاً في الأزمات قبل المناسبات. لم أشعر يوماً أن هناك اختلافاً يمكن أن يفرقنا. على العكس، يضيف وجودهم دفئاً خاصاً للوادي بشكل خاص، وسورية بشكل عام. وخلال السنوات الصعبة السابقة، رأيت كيف أثرت الظروف على الجميع، لكن أكثر ما كان يؤلمني خوفهم من المستقبل وتفكير بعضهم بالرحيل. بالنسبة لي ولكثيرين هنا، ليس رحيل المسيحيين مجرّد غياب عائلات، بل فقدان لون أساسي من ألوان هذا البلد. سورية بلا مسيحييها ليست سورية التي نعرفها. هم جزء من تاريخها وروحها، والتجاوزات التي حصلت مؤخراً، معظمنا لا يتبناها، ونأمل من الحكومة أن تضع حداً لمثل هكذا أفعال».

> يشعر المسيحيون السوريون بالخطر ويشعرون بغربة عن بلدهم الذي عاشوا فيه مئات السنين

من يوقف نزيف المسيحيين في سورية؟

يقول المطران باسيليوس منصور ميتروبوليت عكار وتوابعها للروم الأرثوذكس: «ما بين النظام السابق واليوم، تغيرت الكثير من الأمور شكلياً، بينما بقي الواقع نفسه تقريباً، موضحاً أن الكلام الطيب والمشجع كان دائماً موجوداً، لكن الحقيقة كانت أننا نقبع من وظائفنا وأماكن مسؤولياتنا في الدولة، فالخطاب نفسه يتكرّر اليوم، مع الأمل بالحصول على الحقوق كمواطنين عاديين، فيما يبقى المستقبل مجهولاً بما يحمله من مخططات وتآمر. ويقول إن الانتهاكات جعلت المسيحيين أكثر حذراً في مجتمعاتهم، رغم استمرار محبّتهم للجميع، وخصوصاً للوطن. ويعتبر الهجرة، وقلة الولادات، وبيع الأراضي، ودفع الموظفين إلى الاستقالة كما حدث في مرفأ طرطوس، من أبرز التحدّيات، لتكون الهجرة الحل الأمثل بنظر بعضهم، وهي السرطان القاتل للوجود المسيحي في البلاد العربية. ويستغرب من التطاول على دور الكنيسة، ففي عهد «البعث»، كان دور الكنيسة محدوداً بسبب القيود المفروضة على إنشاء المؤسسات التعليمية والصحية، مؤكداً أن دورها روحي قبل كل شيء، وأن المطلوب هو التمسك بالكنيسة من دون أن يكونوا أزلاماً للسلطة بل رجال وطن. وعن تسمية وادي النضارة بوادي المسيحيين يجيب: «منذ دعي التلاميذ مسيحيين في أنطاكية، والعالم المسيحي يفتخر بهذه التسمية، وشخصياً تعجبني تسمية وادي النضارة أكثر من وادي النصارى، لأن كلمة نصارى أطلقت على المسيحيين الذين كانوا من أصول يهودية، ويرى بعضهم أنه ولد من رجل وامرأة كغيره من البشر، ولا خلاص إلا بتطبيق الناموس. ويعبّر عن رغبته بأن يرى العالم يعيش بسلام، داعياً المسيحيين إلى الحفاظ على إيمانهم وأخلاقهم وبلدانهم وثقافاتهم وتقاليدهم، وإلى حماية العائلة لأنها أساس الوجود. ويؤكد الميتروبوليت أن الكنيسة تتدخّل حين يعجز الآخرون، وأن دورها يتركّز في التنمية وشؤون المؤمنين الحقوقية والروحية والقيام بفروض العبادة. أما عن الأحزاب والمجالس المدنيّة المسيحية التي تحاول العوم، فالكنيسة ليست معها ولا ضدها، وستقف مع من تثبت وطنيته وتسقط من يثبت طائفيته باسم المسيحيين. وحالياً لا يوجد أي مجالس مدنيّة تمثل المسيحيين في سورية، ومن يمثلهم هو صاحب الغبطة يوحنا العاشر يازجي والمطارنة وبعض الآباء فقط. ويختتم بتوجيه السؤال إلى الدولة: «ماذا تفعل لضمان بقاء المسيحيين في سورية؟».

حاشية

انتهت الحرب ولم تنته حروبنا

شعبان عبود

يمكن القول إن أكثر ما يثقل كاهل السوريين اليوم ليس الدمار المادي وحده، ولا سنوات الخوف التي عاشوها، بل ذلك التعب العميق والمتراكم من حربٍ ترفض أن تنتهي بالكامل. تعبٌ من العيش على الحافة، ومن الشعور بأن الحياة الطبيعية مؤجلة إلى أجل غير مسمى. صحيح أن القصف والدمار والنزوح والموت توقفت إلى حدّ بعيد، لكن ما يقلق السوري العادي اليوم هو الإحساس بأن الحرب ما زالت مستمرة، لا في الشوارع هذه المرة، بل في الوعي، وفي الخطاب، وفي النقاشات الحادة على الشاشات ومنصات التواصل الاجتماعي، حيث لا هدنة ولا صمت.

هذا التناقض بين نهاية الحرب بوصفها حدثاً عسكرياً واستمرارها بوصفها حالة اجتماعية وسياسية أحد أخطر ما خلفته السنوات الماضية، لأن الذي نراه ونعيشه اليوم يثبت لنا كل لحظة أن نهاية الحروب لا تُقاس فقط بغياب السلاح، بل بقدرة المجتمع على استعادة وظائفه الأساسية: الثقة، المجال العام، وإمكانية العيش المشترك دون خوف أو شيطنة متبادلة. وفي الحالة السورية، يبدو أن الانتقال من الحرب إلى السلم لم يكتمل، بل تعثر كثيرا وما زال متعثراً.

لقد تحوّلت وسائل التواصل الاجتماعي، ومعها قطاعات واسعة من الإعلام، إلى ساحات صراع بديلة. هناك، على تلك المنصّات، يخوض السوريون معارك رمزية يومية، تتجدّد فيها الانقسامات وتُعاد فيها صياغة العداوات. الخطاب السائد يقوم غالباً على يقينيات صلبة، وعلى افتراض أن الحقيقة واحدة، وأن امتلاكها حكر على جماعة أو موقف أو تجربة بعينها. في هذا المناخ، يُختزل الآخر في صورة مذنب دائم، وتُلغى تعقيدات الواقع لصالح ثنائيات حادة: معنا أو ضدنا، ضحية أو جلاد، طائفي، انفصالي، وطني أو خائن، وغيره الكثير.

ليست هذه الحالة مجرد انفعال عابر أو نتيجة مباشرة لحرية التعبير، بل هي نتاج حرب طويلة حطمت البنى الاجتماعية، وأضعفت فكرة الدولة، ودفعت الأفراد إلى الاحتماء بهويات فرعية، طائفية أو أيديولوجية أو جهوية. ومع الغياب الواضح لإطار جامع لإدارة الخلاف، يصبح الفضاء الإعلامي ومنصّات التواصل مكاناً لإعادة إنتاج العنف، لا لتجاوزه.

في هذا السياق، يكتسب توق الكثير من السوريين لأن يكونوا أناساً عاديين ويعيشوا في بلد عادي وطبيعي دلالة سياسية وفكرية عميقة. بالطبع، المقصود بالعادية هنا ليس انسحاباً من الشأن العام، ولا دعوة إلى اللامبالاة، بل رفض منطق الاستقطاب الدائم. أن يكون السوري عادياً اليوم يعني أن يُسمح له بالعيش خارج ثنائية البطل والضحية، وألا يُطلب منه اتخاذ موقف حاد من كل تفصيل، وأن يستعيد حقه في الشك، وفي التردد، وفي الاختلاف دون تخوين.

كذلك يتوق سوريون كثيرون إلى رؤية سورية دولة عادية، يتوق لها الجميع لا تُنهي الاختلافات، لكنها تنقلها من الشارع والمنصات إلى فضاء السياسة المنظم. وهي دولة لا تدير الذاكرة بالتجاهل أو النسيان القسري، بل تفتح نقاشاً عاماً حول المسؤولية والعدالة، بوصفهما شرطين للتعافي، لا تهديداً للاستقرار.

ما العمل إذاً؟ الخروج الحقيقي من الحرب يبدأ بتفكيك خطابها. يبدأ بإعادة الاعتبار للمجال العام مساحة للنقاش، لا للتخوين، وبالتواضع المعرفي الذي يعترف بتعدّد التجارب والروايات. وهو مسار طويل وبطيء، لكنه الوحيد القادر على نقل السوريين من حالة الإنهاك إلى أفق الشفاء، وبالتالي، أن يعودوا مواطنين وأناساً عاديين مثل سائر سكان العالم.

لا تنتهي الحروب حين يصمت السلاح فقط، بل حين يتوقف المجتمع عن حمله معه إلى كل نقاش وكل منصة. وربما يكون أعظم طموح للسوريين اليوم، وأكثره جذرية، أن يُسمح لهم أخيراً بأن يعيشوا حياة عادية، في بلدٍ طبيعي وعادي، لا أكثر ولا أقل.

أحوال سورية

قضية

البيانات حقّاً عامّاً... سورية بين إرث الإخفاء وأفق الدولة المفتوحة

لم يكن البيان الذي أصدره رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى سورية، رون فام رودن، عقب زيارته دمشق منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني 2025، مجرد ملاحظة تقنية عابرة، فحين قال إن «البيانات الاقتصادية الموثوقة لا تزال شحيحة، لكن الدعم الفني جار لتحسين إصدار البيانات في سورية»، كان يعيد، بصيغة دبلوماسية هادئة، توصيفا أعمق لمعضلة سورية ممتدة منذ عقود: بلدٌ حرمه نظام القتل من الرقم بوصفه معرفة عامة، لا بسبب نقص في القدرات، بل نتيجة نهج استبدادي أغلق البيانات، واحتكرها، وحوّلها إلى أداة سيطرة لا إلى حقّ للمجتمع. تشكل هذه الجملة القصيرة، مفتاحاً لقراءة تاريخ طويل من الإخفاء، ولتفكيك طبيعة العلاقة بين السلطة ومواطنيها، كما تضيء على دلالة الحديث اليوم، عن فتح باب البيانات، لتؤكد أن البيانات لم تكن يوماً شأناً اقتصادياً محضاً، بل كانت ولا تزال مدخلاً لفهم السياسة وأدوات الحكم

مرشد النايف

من هذا المنظور، أي دعم دولي لبناء منظومة بيانات مفتوحة لا يعني فقط تحسين الكفاءة وتعزيز الشفافية أو تلبية شروط المانحين، بل يمثّل كسراً واعياً لنهج سياسي طويل قام على احتكار المعرفة، والتحكّم بتداولها، وإقصاء المجتمع عن فهم واقعه والتفاعل معه أولاً، وعن المشاركة في صياغة مستقبله ثانياً. فالبيانات هنا ليست مورداً تقنياً محايداً، بل ساحة صراع رمزية بين منطقين متعارضين: منطق السلطة التي كانت ترى في الرقم مصدر تهديد، ومنطق الحكومة التي تعمل على تعزيز تنظيم المعرفة وتوزيعها بما هو حق عام وأساسي للمشاركة.

في هذا السياق، يعمل هذا العرض على تشييد معنى واضح لكل من البيانات المفتوحة/ إتاحة البيانات بوصفهما تعبيراً مباشراً عن واقع سياسي يختار إمّا الإخفاء لضمان السيطرة والحكم عبر الغموض، أو الفتح بوصفه إعلاناً لثقة متبادلة تفضي إلى توطين نشاط معرفي مستدام. ولا يعني غياب البيانات والمعلومات والإحصائيات فقط نقصاً في الأرقام، بل غياباً في العلاقة بين الإدارة والمجتمع، فعندما لا تُنشر البيانات، أو تُمنع، أو تُترك مهملة وغير محدّثة، فإن السلطة لا تصادر المعلومة فحسب، بل تصادر إمكانية الفهم ذاتها: فهم السياق العام لحركة الناس داخلياً وخارجياً، وأنماط ومدى تفاعلهم مع القطاعات المختلفة، وكيف تُدار الموارد، ومن يستفيد منها، ومن يُقصى عنها. وفي مثل هذا الفراغ المعرفي، لا يعود المواطن قادراً على قراءة واقعه أو مساءلته، وتتحول الحياة العامة إلى ساحة لتجميع الإمكانات البشرية المعطّلة، تُدار بالانطباعات والتخمين لا بحقائق الأرقام. وفي السياق نفسه، يتحوّل المواطن إلى كائن يعيش داخل واقع لا يستطيع قراءته. فغياب البيانات لا يحرمه من الأرقام فحسب، بل من أدوات الفهم والمساءلة: لا يعرف الحجم الحقيقي للاقتصاد، ولا مخصّصات «تمويل الجيش»، ولا الرقم الفعلي للتهرب الضريبي، ولا كيفية إدارة موارد النفط... إلخ. وهكذا، لا يُقصى المواطن عن المشاركة السياسية بالقمع المباشر، بل عبر حرمانه من المعرفة، ليجد نفسه عاجزاً عن مساءلة السلطة لأنه ببساطة غير مزوّد ببيانات حول أدائها.

ولكل ما تقدّم، يمكن القول، باطمئنان، إن الدولة ليست ما تقوله عن نفسها في الخطب، بل ما تتركه من أثر قابل للرؤية في حياة الناس. وأحد أكثر هذه الآثار بلاغة هو البيانات: ماذا تنشر الحكومة؟ وكيف تنشره؟ ولمن تتيحه؟ في لحظة عابرة، قد يدخل مستخدم. مثلما فعلتُ. إلى الموقع الإلكتروني لميناء بحري أو هيئة رسمية، فيعرف خلال دقائق عدد السفن الراسية، وتيرة العمل، أسماء الشركات، أو خريطة قطاع كامل. في تلك اللحظة، لا يطّلع على أرقام فحسب، بل يلمس طريقة تفكير الدولة في مواطنيها: هل تراهم شركاء في المعرفة أم متلقّين سلبيين لا حاجة لإطلاعهم؟

المقارنة لكشف المعنى

في العمل الصحافي التحليلي، لا تُستخدم المقارنة بوصفها أداة بلاغية، بل منهجاً لإنتاج المعنى وكشف البنية العميقة للقضية المدروسة. فعندما نقارن إدارة البيانات في سورية إبّان حكم الديكتاتورية ببيئة الأردن الأقرب اجتماعياً وجغرافياً، يصبح المعنى أكثر وضوحاً وقابليةً للفهم. هناك، لا تُعامل البيانات الرسمية على أنها ممتلكات سيادية مغلقة، بل بوصفها جزءا من الفضاء العام، تُنشر باحتراف، وتُحدّث بانتظام، وتُقدَّم باعتبارها حقاً للمواطن وأداة لفهم الأداء العام، لا منّة إدارية أو مادة دعائية. يتيح موقع شركة العقبة لإدارة وتشغيل الموانئ، على سبيل المثال، للزائر الاطلاع على الخطة التنفيذية للأعوام 2024–2026، والموازنات، وأنواع المعدات والآليات.

في المقابل، تكشف المقارنة بين واقع الملاحة البحرية في ميناء العقبة الأردني وواقع مرفأي اللاذقية وطرطوس السوريين المعنى العملي لغياب البيانات ووظيفتها في الاقتصاد الوطني.

في سورية، وعلى امتداد حكم النظام البائد، لم تكن حركة الملاحة البحرية. في مثال واحد من بين قطاعات لا تُحصى. معطىً عاماً يمكن تتبّعه أو مساءلته، بل معرفة مُنتقاة تُدار بعقلية أمنية مغلقة، لا بمنطق الشفافية العامة. وما كان معروفاً يقيناً عن مرفأي اللاذقية وطرطوس أن إدارتهما وبنيتهما التشغيلية ظلّتا معزولتين عن أي نقاش عام، وأن قدرتهما على استقبال سفن الشحن الكبيرة كانت محدودة لأن عمق الغاطس في ميناء اللاذقية، الأكبر والأهم، تراوح بين 8 و13,3 متراً، ما يحول دون رسو السفن ذات الغاطس العميق، وأبقى الميناء خارج التحولات الحديثة في النقل البحري. ومع توقيع عقد تطوير ميناء اللاذقية مع شركة CMA CGM الفرنسية، والحديث عن تعميق الغاطس إلى 17 متراً، سيصبح بالإمكان استقبال سفن ضخمة. وتزداد دلالة هذا التحول حين يُقارن بالمعايير الإقليمية؛ إذ تشير بيانات اتحاد الموانئ البحرية العربية إلى أن بعض أرصفة ميناء العقبة صُمّمت لاستقبال سفن بغاطس يصل إلى 20 متراً وبحمولات تصل إلى 100 ألف طن، ما يعكس فجوة لم تكن تقنية بقدر ما كانت نتاج مسار طويل من الإهمال غير المرئي.

من هنا، تبرز المقارنة بين سورية ما قبل هذا التحول، وجارتها الأردن، لا بوصفها مقابلة سياسية مباشرة، بل قراءة في حضور الدولة عبر المعلومات. ففي الأردن، تتحدث المؤسسات بلغة البيانات المنظمة والمحدَّثة، من ميناء العقبة إلى هيئة الإعلام الأردنية إلى وزارة الاتصال الحكومي. وعلى الضفة الأخرى، لا يواجه المواطن أو الباحث في سورية سوى اصطدام طويل بفراغ ثقيل ومقصود: مواقع رسمية بلا مضمون، تتقدّمها، بوصفها المثال الأبلغ، منصّة وزارة الإعلام، حيث تُرَصّ عناوين كبرى من قبيل «الصحة» و«الاقتصاد» و«أحوال البلد»، في مقابل غياب شبه تام لأي بيانات عن المؤسّسات العاملة، أو سياساتها، أو إنتاجها. فراغ لا يمكن تفسيره بوصفه تقصيراً تقنياً، بل باعتباره أثراً مباشراً لمنظومة الحكم البائدة التي لا ترى في المعلومة حقاً عاماً، ولا في المعرفة وظيفة للدولة. موقعٌ لا يعكس فقط فقر المحتوى، بل يكشف عري الدولة ذاتها بوصفها سلطة بلا معرفة.

كيف تغيّر البيانات حياة المواطن اليومية؟

إذا كانت المقارنة قد كشفت كيف تعكس إدارة البيانات نمط الحكم، فإن الانتقال إلى أثر ذلك على الحياة العامة يصبح أمراً لا مفرّ منه. فماذا يعني هذا، عملياً، للمواطن وللحكومة السورية معاً؟

يعني، في جوهره، قدرة المواطن على قراءة واقعه الاقتصادي والخدمي قراءة قائمة على المعرفة لا الإشاعة، وعلى الفهم لا التخمين؛ كما يعني تمكينه من مساءلة الأداء العام استناداً إلى معطيات قابلة للتحقق، لا إلى الانطباعات العابرة. ويعني للحكومة، في المقابل، بناء سياسات موجّهة بدقة وكفاءة، انطلاقاً من أرقام حقيقية لا تقديرات مرتجلة، وتنظيم علاقتها مع المجتمع على أساس ثقة لا وصاية. ومن زاوية أوسع، تفتح البيانات المتاحة الباب أمام مشاركة أكبر للقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتخلق بيئة أكثر جاذبية للتخطيط والاستثمار، وأقل عرضة للهدر والفساد. بمعنى آخر: تصبح البيانات جسور إمداد بين تحسين جودة حياة الناس وتعزيز فعالية الدولة. وحين تُتاح البيانات، لا يتحسّن الخطاب العام فقط، بل تتغيّر تفاصيل الحياة اليومية للمواطن. فالمعرفة الدقيقة بحركة الأسواق، وأسعار السلع، وتكاليف النقل، وتوفّر المواد، تمكّن الأفراد والتجّار الصغار من اتخاذ قرارات أفضل: متى يشترون، ومتى يبيعون، وأين يوسّعون نشاطهم، وأين يتراجعون. وحين تصبح الأرقام متاحة، فإنها تقلّل المفاجآت، وتحدّ من الاحتكار القائم على المعلومة المخبّأة، وتكسر امتياز القلّة التي كانت تعرف ما لا يعرفه الآخرون. على المستوى المعيشي المباشر، تتحوّل البيانات إلى رغيف خبز وزيادة دخل، حين تمكّن الحكومة المزارع من معرفة الطلب الفعلي على محصوله، والحِرَفي من تقدير حجم السوق، وصاحب المشروع الصغير من احتساب جدوى التوسّع أو التوظيف. بهذا المعنى، لا تكون وفرة البيانات وموثوقيتها ترفاً إدارياً، بل شرطاً يومياً لتحسين الدخل، واستقرار الأسعار، وتقليص الخسارة التي يدفعها المواطن المُقصى عن البيانات بصمت كل يوم. وفي السياق السوري، تعني إتاحة البيانات القطع مع حقبة العتمة، وتعني أيضاً إعادة تفعيل المجتمعات المحلية، ونقل موقعها من التلقي إلى الشراكة في الفهم. فعندما تكون البيانات متاحة ومحدّثة وموثوقة، فإنها لا تُخبر الناس بما تفعل الدولة فقط، بل تفتح أمامهم مجال المشاركة في تفسير الواقع، ومساءلته، واقتراح بدائل له. إنها بنية تمكينية.

> تتيح البيانات مشاركة أكبر للقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتخلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار

> حجب البيانات نهج سياسي قام على احتكار المعرفة وإقصاء المجتمع عن فهم واقعه

فتاة وشاب يتابعان الأخبار على جهاز موبايل في مقهى الروضة بدمشق، 2025/6/18 (فرانس برس)

البيانات بنيةً للحكم الرشيد

لا يمكن فهم التحوّل في سياسات البيانات عالمياً بمعزلٍ عن تحوّل أعمق في مفهوم الدولة نفسها، ففي تجارب دولية متعددة، لم تعد البيانات العامة تُعامل بوصفها ترفاً إدارياً أو أداة علاقات عامة، بل بما هي جزء من البنية التحتية للحياة اليومية. ويجد هذا التحول في فهم البيانات أساسه الأقدم والأكثر رسوخاً في القانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) لا تحمي حرية التعبير بوصفها حقاً في الكلام فقط، بل لكونها حقاً في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها بأي وسيلة ودون قيود حدودية. وفي هذا المعنى، فإن إتاحة البيانات العامة ليست «مِنّة» سياسية، بل امتداد مباشر لحق أصيل في المعرفة. وقد تُرجم هذا الفهم لاحقاً إلى التزامات دولية، حين أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، يوم 28 سبتمبر/ أيلول يوماً دولياً لتعميم الانتفاع بالمعلومات، بوصفه شرطاً للشفافية والمساءلة والمشاركة العامة. ضمن هذا المسار، أطلق صندوق النقد الدولي عام 1996 مبادرات معايير نشر البيانات لتعزيز شفافية البيانات الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء، واضعاً إطاراً طوعياً لنشرها. ويؤكد الصندوق أن شفافية البيانات لا تعزز فقط مصداقية إدارة الحكومة للاقتصاد، بل تسهّل عملية اتخاذ القرار للمشاركين في السوق والمستثمرين، وتسهم، في نهاية المطاف، في دعم النمو الاقتصادي.

وتتقاطع هذه الرؤية مع ما تخلص إليه تقارير صادرة عن مؤسسات دولية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي تشير إلى أن سهولة الوصول إلى البيانات الحكومية ترتبط مباشرة بتحسين كفاءة الخدمات العامة، وزيادة الثقة بين المواطن والمؤسسات، وخلق فرص اقتصادية جديدة، ولا سيما في قطاعات النقل والإعلام والطاقة.

غير أن الأهم من ذلك، أن هذه التقارير تتفق عند نقطة مفصلية: البيانات المفتوحة لا تحسّن الأداء فقط، بل تغيّر موقع المواطن من متلقٍّ إلى مشارك.

ويشير تقرير «الحوكمة في لمحة 2025» الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى أن البيانات المفتوحة تُعد «أداة أساسية لتحسين الحوكمة العامة، وتعزيز الشفافية، ودعم الابتكار، وتمكين المواطنين والقطاع الخاص من الوصول إلى موارد الدولة واستخدامها بحرية». ففي الدول التي تبنّت سياسات «الحكومة المفتوحة»، لم يعد المواطن ينتظر البيان الرسمي، بل أصبح قادراً على تتبع حركة المرافئ والنقل، فهم بنية القطاعات الاقتصادية، ومراقبة أداء المؤسسات، والمشاركة في النقاش العام استناداً إلى معرفة، لا إلى تخمين.

في هذا السياق، لا تعود البيانات مجرد أرقام منشورة على موقع إلكتروني، بل تتحول إلى بنية تمكينية: تمكّن الصحافي من التحقق، والباحث من التحليل، ورائد الأعمال من الابتكار، والمستثمر من الدخول، والمواطن من الفهم. وكلما كانت هذه البيانات محدّثة، منظمة، وقابلة للاستخدام، اقتربت الدولة من نموذج الشراكة بدل الوصاية.

ليست إتاحة المعلومات تفصيلاً على هامش الإدارة؛ هي ذروة انفتاح السلطة على المجتمع، وهي صوت جهوري وفصيح عن نهج الحكم. ووجودها يُنهي احتكار المعلومة الذي يشكّل أساس الفساد، وسوء الإدارة، والتلاعب بالسياسات العامة. كسر التقييد وإلغاء المنع والحجب يقوّي المواطن بالمعرفة؛ إذ تصبح الأرقام درعاً ضد التلاعب به، وكاشفا مبكّراً للفساد، وآلية يومية تجعل الخبز والدخل والخدمة العامة، قابلة للفهم والمساءلة. يطمح السوريون في سوريتهم الجديدة، إلى القطع مع تاريخ القتل تحت التعذيب، والتقييد، والحجب، والمنع، والانتقال الحاسم من دولة الإخفاء إلى دولة البيانات.

مراجعة

الواقع والسلطة يتبادلان تقديم المفاجآت في 2025

كان عام الهيمنة الكاملة لشخصيات قادمة من هيئة تحرير الشام على السلطة والدولة. ستفترض هذه المادة أن هذه الهيئة قد حلّت نفسها بالفعل، كما أُعلن في مؤتمر النصر (29 يناير/ كانون الثاني 2024). والحلّ هنا يساوي رفض العمل السياسي المستقل، وجاء بحجّة الانتقال إلى الدولة و«طلاق» الثورة، وريثما يُعلن عن قانون يُنظم الحياة السياسية وعمل الأحزاب. بدلاً من الهيئةً تشكّلت الأمانة العامة للشؤون السياسية، واستولت على أغلبية المقرات المملوكة لحزب البعث سابقاً، وراحت تتدخل في كل كبيرة وصغيرة في شؤون إدارات الدولة وفي كل المحافظات، وكأنّها تجاوزت وظيفتها السياسية إلى وظيفة أمنيّة؛ وهي تابعة لوزارة الخارجية، وكأنّها حصة هذه الوزارة من السيطرة الداخلية، إذ لم تكتف بدورها الخارجي في إعادة العلاقات الدولية انطلاقاً من سياساتٍ خاصة بالسلطة الجديدة

عمار ديوب

يشير وجود هذه الأمانة، إضافة إلى ممثلي السلطة في المحافظات كافة، بشكل حاسم، إلى دورين، سياسيٍّ وأمنيٍّ، تقومان به، وتعمل على ضبط إدارات السلطة من ناحية وإقامة علاقات، و«ربما فرضها»، مع سكان المحافظات، مستهدفةً بذلك تحقيق ذلك الدور ومن أجل أهداف مستقبلية بالتأكيد، ويتوقع محللون أن الأمانة هذه ستكون حزب الرئيس أحمد الشرع مستقبلاً، أو تسعى إلى العمل من أجل حزبٍ مستقبليٍّ خاص بالسلطة. ليست هذهُ الهيئة مرخّصةً حزباً سياسيّاً، وذلك باعتبار أن قانون الأحزاب لم يَصدر ولم يتشكّل «يتعيّن» بعد المجلس التشريعي لإصداره، وبالتالي، هناك تناقض بين حلِّ كل القوى الثورية والسياسية وتشكيلها، فما الحكاية؟

تعقيدات الاستقرار الأمني

يرى أنصار السلطة أن أنهاراً من الدماء لم تجر، وهذا جيد. لاحقاً حدثت مجازر بشعة بحق السوريين العلويين والدروز خصوصاً، ولم يتوقّف القتل والانتهاكات تجاه العلويين بعد، ولم تبادر السلطة إلى خطة جادة تُعيد بها السويداء، وما زالت تناور لإعادة المحافظة إلى الطاعة، معتمدةً على تعب الأهالي، ومحاولات التفافية فاشلة، كتعيين شخصيات منها في قيادة الأمن الخاص بها أو ترميم بعض البيوت في القرى التي نُهبت وحُرقت وهكذا، وبعيداً عن تحقيق مطالبها السياسية أو الاعتراف بمجازر حصلت، كذلك ثمة محاكمات بحق متهمين في جرائم الساحل وتجرى في حلب ويُشك في مصداقيتها. وعدا ذلك انتشر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وهناك «أنصار السنة»، وقد اعترفوا بمجزرتين بحقّ المسيحيين في تفجير كنيسة مار الياس في الدويلعة في دمشق، ومسجد علي بن أبي طالب في حمص، والأسوأ العملية التي قُتل بها ثلاثة أميركيين في تدمر بيد عنصر تابع للأمن العام، وكانت نتيجتها تراجع الثقة بالسلطة، وتقدّمها لمصلحة «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد). كذلك هناك خطر كامل، وقد يلعب دوراً خطيراً في الاستقرار الأمني، وهو الفصائل الأجنبية الجهادية، التي تصرُّ أميركا وأوروبا والصين وروسيا على إبعادها عن وزارة الدفاع، أو أيّة مناصب عليا في الدولة، ولم تَتخذ بعد سلطةُ دمشق خطواتٍ جادةً بهذا الخصوص، وبالتالي، هناك أسباب كثيرة، ويضاف إليها الفقر الواسع، وهو بيئة خصبة للتيارات السلفية والجهادية، وكذلك بيئات السوريين العلويين الفقيرة والمهمّشة، وبالتالي، هناك إمكانية واسعة لتجدّد العنف، وغياب الاستقرار الأمني... وقد مضى عام، وليس من خطة معلنة لكيفية تجاوز هذه المشكلة.

الاقتصاد الحرّ

انتهجت السلطة سياسات خدمية خاطئة، جاءت معطوفةً على سياسات اقتصادية خاطئة، وتتعلّق بالانتقال إلى الاقتصاد الحر النيوليبرالي، وإبعاد أيّ دور للدولة في الاقتصاد أو القطاع العام الموروث، ولكن السلطة الممثلة للدولة هي من تفرض تلك السياسات؟ الجدير ذكره أنّها استكمال لسياسات النظام السابق وفي الاتجاه نفسه؛ تركّز الثروة بيد القلة وإفقار الأغلبية. لقد ارتفعت أسعار الخدمات الأساسية من الكهرباء والاتصالات والغاز المنزلي والخبز، وتراجعت أوضاع المشافي والتعليم، كذلك ارتفعت أسعار الإيجارات، وقضى التضخّم وارتفاع الأسعار على ارتفاع الأجور الهامشي. كذلك لم تُحدث الاستثمارات الخارجية فارقاً، والتي قِيل إنّها ستُنقذ الاقتصاد السوري، وكذلك رُفعت العقوبات، ولم يترافق الأمر مع بدايات نمو أو تنمية اقتصادية. وفي كل الأحوال، ليست هناك خطة واضحة ومعلنة تستند إليها السلطة في سياساتها الليبرالية الجديدة هذه. وبالتالي، لم تتراجع أعداد الفقراء الـ 90%، واقتصرت فرص العمل على التوظيف في قطاعات الدولة عشوائياً وعلى أساس الولاء، وهو ما ساهم في الفوضى الواسعة في كيفية إدارة الدولة التي شهدت عطالة كبيرة، ولم تخرج منها بعد.

> العدالة الانتقالية الممرّ الإجباري نحو السلم الأهلي أو المصالحة المجتمعية

السياسي مدخلاً للحل

السياسي هو المدخل للخروج من الأزمات في الفترات الانتقالية. والمقصود وجود استراتيجية محدّدة لكيفية التعامل مع المجتمع، والقوى السياسية وكيفية إعادة تشكيل الدولة وسلطاتها وقواها الصلبة، وأيضاً شكل الاقتصاد أو الدولة أو السياسات الإعلامية، وبكلمة واحدة؛ السياسة العامة للدولة تجاه المجتمع أو الخارج. في حقل السياسة، كما أشرنا، هيمنت الشخصيات القادمة من هيئة تحرير الشام على السلطة والدولة، وصاغت مشروعها هذا عبر عمليات سياسية غير تشاركية وهي: مؤتمر النصر والحوار الوطني والإعلان الدستوري، وعيّنت المجلس التشريعي. كانت حصيلة ذلك، وبسبب الهيمنة والمجازر وتجاهل حقوق الكرد، ابتعاداً ثلاثياً لهذه الجماعات عن السلطة، ورفضت هي استقطابها أولاً، وفي الوقت نفسه، أدارت ظهرها للفعاليات الاقتصادية «صناعيين وتجار»، وكذلك لحقوق سكان المدن، وقد راح يزداد الشعور بأن السلطة تتعامل مع كل السوريين «كفلولٍ» للنظام السابق، حتى سكان إدلب وشرق حلب. لم تتغيّر هذه السياسة، واندلعت احتجاجات متعدّدة الأشكال، وهناك تذمّر واسع، خصوصاً من الوضع الاقتصادي، وكذلك من شكل السلطة وآليات هيمنتها على المجتمع السوري بعامة، وهذا أدّى إلى عزلة كبيرة للسلطة ذاتها وابتعاداً عن إقامة علاقة سليمة مع الشعب، والتي تمرّ عبر انتخابات المجالس المحلية، أو الإدارات المحلية، أو انتخاب النقابات واللقاء مع الفعاليات الاقتصادية.

> ارتفعت أسعار الخدمات الأساسية من الكهرباء والاتصالات والغاز المنزلي والخبز، وتراجعت أوضاع المشافي والتعليم

إشكالية السياسة الإعلامية

لم تركن السلطة إلى سياسةٍ إعلامية وطنية، ويبدو أن الإعلان الدستوري ليس مُتبعاً فيها، وحتى اتفاق 10 مارس نصّ على إيقاف الكراهية والتحريض الطائفي ولا يُلتزم به. لقد رفعت أوساط في السلطة «السوط» في وجه كلّ السوريين الذين كانوا تحت سلطة الأسد، قائلةً: «أين كنتم خلال الأربعة عشر عاماً»؛ أي أنها رفضت الاعتراف بهم، وعدّتهم فلولاً للأسد، وهذا يتناقض كليّاً مع فكرة «وأنتم الطلقاء»، أو تحكيم القانون، أو المواطنة التي قال بها الشرع في بعض تصريحاته، ولكن الانتهاكات الواسعة والجملة أعلاه، أوضحت أن المُعتمد لدى السلطة هو «أين كنتم». كذلك، برز، لا سيما عبر قناة الإخبارية، رفض شديد للاعتراف بالآخر، أو تسخيف لرأيه وتتفيه، بينما كان هناك احتفاء بآراء «المحلّلين» المدافعين عن السلطة، وبدلاً من وضع سياسات إعلامية ترفض الطائفية، سمع السوريون على برامجها القول التالي، وعلى ألسنة بعض أشهر برامجها، «كما عانى السنّة، لا بأس بأن يعاني العلويون قليلاً». لم تتوقّف هذه العبارات، وتكرّرت بأشكال متعدّدة.

هو عام كامل، وإذ يتفهّم السوريون بأغلبهم أنّ الأمور لا تستقر سريعاً، فإن الاستمرار بهذه السياسة، لعام كامل، أبعد الطوائف عن السلطة، «أزعم أنّ السنة أيضاً غير ممثلين في السلطة»، وصار يعمّق الشروخ والانقسامات بينها، ويُهدّد بتفكك الهوية الوطنية، والتي صرنا نقرأ دراسات وأبحاثاً تقول بأن التقسيم هو الحل لهذه الانقسامات، وإنّه الطريق نحو الوحدة من جديد، وهذا الرأي أصبح لديه أنصار، وهم في ازدياد، وبالتالي، هناك ضرورة سياسية كبرى لتغيير السياسة الإعلامية التي هي انعكاس للسياسة العامة للسلطة، ومن هنا التعقيد حيال هذه القضية، وحيال إمكانية تغييرها.

يشكّل التوغل الصهيوني مشكلةً كبيرةً للسوريين وللسلطة في آنٍ واحد. وفضلاً عن قضم مئات الكيلومترات، وتجريف البساتين والسيطرة على سدود المياه وإقامة الكثير من النقاط العسكرية الثابتة واعتقال بعض الأهلي وسواها، فقد كرّر الرئيس الأميركي ترامب اعترافه بضم الجولان إلى الدولة الصهيونية، وتُعيد هذه الدولة قولها إنّها لن تتخلّى عن جبل الشيخ خصوصاً، ولن تتخلّى عن سحب سلاح وزارة الدفاع السورية من كامل محافظات الجنوب والسيطرة الأمنية عليه وحماية الدروز في السويداء. وقبالة ذلك، راحت السلطة السورية تمرّر الوقت، ورفضت الموافقة على أيٍّ مما ذُكر، ولكنها لم تعلن عن خطة واضحة لمواجهة هذا التقدّم أو الاعتراف أو السياسة الصهيونية، ولم تدعُ إلى مقاومة شعبية منظّمة، واعتصامات يومية أو أسبوعية متزامنة في كامل المناطق التي احتلّتها الدولة الصهيونية أخيراً. وقد بدأ هذا يثير تذمّراً واسعاً من أهالي تلك المناطق ضد السلطة، وإن كان الأهالي ما يزالون يؤكدون رفض التقدّم الصهيوني، ويجدون تبريراً للسلطة في تهاونها بمواجهة التقدم الصهيوني.

حدّثنا عن الإيجابيات

هل تعني جردة عام 2025 أعلاه أنها خالية من «الإيجابيات» أو مما يُبنى عليه مستقبلاً مثلاً؟ ربما بعض ممن سيقرأ هذا المقال، سيراه «كارهاً ومحرّضاً وناقماً» على السلطة، ويبخّسها حقها فيما فعلته طوال هذا العام. أولاً، من المخجل أن يكرّر المرء احتفاءه برحيل بشار الأسد، وقد فعلنا، وماذا بعد؟ وثانياً، من غير المعقول تجاهل أن رفع العقوبات المتصلة بقانون قيصر جاء باشتراطات أميركية مخيفة، وبتقارير سيرفعها الرئيس الأميركي كل ستة أشهر في أربعة أعوام مقبلة، وتتعلق بكل ممارسات سلطة دمشق، ومختصرها أن تصبح سلطةً تمثيليةً لكل السوريين، وفي السياق نفسه، هناك اشتراطات بريطانية وأوروبية. أمّا روسيا والصين فهما محسوبتان داعمتين للنظام القديم، ومن الخطأ اعتبارهما أنهما نقلتا أجندتهما نحو دعم السلطة الجديدة كلياً. ثمة إيجابية كبيرة تتعلق بالفرصة المتاحة أمام سلطة دمشق، وهي الدعم الدولي والإقليمي للسير بسورية نحو دولة لمواطنيها كافّة، ولكن الكثير من هذا الدعم أقرب إلى أن يكون إعلامياً.

هناك قضية تعتبر مفتاحية للنهوض بالدولة والسلطة، غير الحث على التشاركية، هي قضية العدالة الانتقالية، وهي الممرّ الإجباري نحو السلم الأهلي أو المصالحة المجتمعية، إذ لم يتحقق منها شيء، وهناك توظيف إعلامي لها على نحو مشوش ويشوّه أهميتها في الإنصاف وعدمَ تكرار الجرائم من قتل وخطف وانتهاكات ومجازر وتهجير، وسواها كثير. عام كامل، ولم تعلن السلطة عن خطة وطنية للعدالة الانتقالية، وقانون خاص بها، وهذا، وبسيادة التطييف الواسع، كرّس وعياً ثأرياً، بأن إعادة الحقوق تتم بالقتل، بالخطف، بالثأر، بالصمت عن الانتهاكات التي تَلحق بالطائفة العلوية خاصّة. إن البدء بها يتطلّب الكثير، بتغطية إعلامية وسياسية دقيقة، ورفض مختلف أشكال التطييف.

مضى عام، وبدأ عام جديد، وكل الأفكار النقدية أعلاه تتكرّر عبر مئات النصوص النقدية، التي تتبنى رؤى وطنية ومشاريع وطنية للنهوض بالدولة، وإذ هي تعي جيداً الأزمات والكوارث التي تكرّست منذ 2011 وما قبله، فإنها تنتقد كل سياسات السلطة الجديدة، والتي تراها سياسات تقود إلى سلطة أقلويّة وتابعة للشخصيات أعلاه، تستأثر بكل السلطات والثروة، وتأخذ ملمحاً عائلياً وشلّلياً، ويغيب عن ممارساتها مختلف أشكال المراقبة والمساءلة والشفافية. تراكم كل هذه الأزمات أمر يشي بتطورات في منتهى السلبية في العام الثاني لهروب بشّار الأسد، فهل تُغيّر السلطة سياساتها غير التشاركية، كي لا تفشل، وتفشل معها سورية. هنا كل القصة.

مساحة

حارس حقول التضامن

رباب هلال

«نحن مهملون»... قال أهالي الرويحينة بأسىً. هم المتروكون في عراء الفقر، وتحت رحمة الصهاينة المحتلّين على الحدود التي رسموها حديثاً. خلال العام المنصرم هجّروا الأهالي في بعض القرى، ودمّروا منازلهم. وبقي الأهالي في بعض القرى الحدوديّة وحدهم يقاومون الاحتلال بأسلحتهم البسيطة. «هنا أيضاً التراب مدمّى» قال سليمان دكدوك في نفسه بينما الغصّة في صدره ترنو إلى الوجوه الواجمة الصابرة. لا يكاد عملهم في تربية المواشي والرعي يسدّ الرمق. احتلّ الصهاينة قريتهم 1967 وحُرّرت إثر حرب تشرين التحريريّة 1973. نثر دكدوك ورفاقه ما في جعبتهم من بذار، لزراعتها في أرض تبرّع بها صديقه طه كدّو في الرويحينة. «يجب ألّا يبقوا وحدهم» قرّر دكدوك.

وسط المشهديّة السوريّة المخزية يمضي التشكيليّ سليمان دكدوك الملقّب بكاسترو، في ترسيخ مشروعه المسمّى «حقول التضامن والكرامة»، أسّسه 2016 في اليونان حيث يقيم منذ 1989، لإنقاذ اللاجئين الهاربين من بطش الأسد الديكتاتور، واستعادة كرامتهم المهدورة. فعمل على تأمين مساكن لهم ولقمة عيشهم وأرض واسعة لاستثمارها في تربية بعض الحيوانات، وزراعتها ببذار عضويّة، للاكتفاء الذاتيّ. ثمّ سعى لتأمين فرص عمل لهم، فساعدهم في بيع منتجاتهم في الأسواق، واعتماد أسلوب المقايضة أحياناً.

يقيم سليمان معارض للوحاته في أوروبا لبيعها مقابل أدوات ومعدّات زراعيّة. دفعه نجاح مشروعه إلى العودة إلى بلاده المدمّرة بعد زوال الشرّ الأسديّ، وإلى مدينته طرطوس يحدوه الأمل بنجاح مشروعه وسط أهلها وفقر غالبيّتهم المزمن. حاجته الملحّة الأساسيّة هي لأراض يتبرّع بها أصحابها. آنذاك وبالمقابل كان يتزايد القتل الطائفيّ، افتعال الحرائق، خطف النساء، فصل موظّفين.

وشرع الأهالي بمؤازرة سليمان، وتبرّع بعضهم بأراض في مناطق عدّة. وكانت االبداية من مدينة أشرفيّة صحنايا في ريف دمشق. وينطلق إلى مناطق أخرى عديدة: اللاذقيّة، جبلة، القنيطرة، إدلب وغيرها. هاله في مدينة سراقب مشهد تلاميذ إحدى المدارس المدمّرة يقتعدون الأرض بين جدران بلا نوافذ لها أو أبواب، فأطلق حملة للتبرّعات لم يتردّد السوريّون في الاستجابة لها، وسرعان ما تمّ ترميم المدرسة وإعادة الشعور الإنسانيّ لتلاميذها. يرى دكدوك أنّ الكرامة تخصّ السوريّين جميعاً. بينما كانت الأراضي المزروعة تثمر ثمارها النقيّة، كانت الحكومة الانتقاليّة تصخب برحلاتها المكوكيّة بعيداً عن شوارع البلاد وأزقّتها، ولجان تحقيقاتها تدبّج تقاريرها الناقصة والمعيبة لرصد آثار مجازرها في الساحل وفي السويداء.

في الحين الذي يزرع فيه كاسترو ضحكة في عينين فقيرتين، يصرخ من يصرخ ليؤكّد ضرورة إصدار قانون يجرّم التجييش الطائفيّ والتهديد بالقتل للآخر المختلف طائفيّاً أو سياسيّاً عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ، وتستفحل الكارثة بمشاركة الإعلام الرسميّ هذا التجييش بشكل أو بآخر.

ولا يزال الفنّان دكدوك يطوف في البلاد حاملاً بذور الكرامة والتضامن ليزرعها السوريّون حتّى في الحقول المدمّاة، تلفّ كتفيه الكوفيّة الفلسطينيّة للتذكير والتأكيد على أنّ دم الفلسطينيّين الذي سفحه الاحتلال الصهيونيّ، يسيل من غزّة ويعبر الجولان والقنيطرة، ويتابع مسيله على الأراضي السوريّة قاطبة.

ثقافة وأدب

اللوح السوري رقم 6

يا قلبي.. لا تُسمِع. أعطِ. هذا ليس عنواناً لقصيدةٍ حرَّةٍ طلقة مقترَحةٍ منَ الذكاء الاصطناعي، وليس تداعياً من أجل التمازح، على سبيل ثقل الظل (الثقافي)، وليس تواردا من غارقات الذاكرة والرحم. إنما هي قصَّة سورية، بدأت من رأس شمرا، أوغاريت. وانبعثت بعد نوم طويل

طارق مصطفى عدوان

«مربع الوتر يساوي مجموع مربعي الضلعين القائمين في المثلث القائم».
هذه نظرية جدّنا فيثاغورث، الذي نظّر واجتهد أيضاً في علم الصوت والسُّلَّم الموسيقي، بدرايةٍ عِرفانيةٍ، بأن الصوت هواء، والموسيقا لونه، مثلما الكون انفجار، ونحن ألوانه الصغيرة جداً.
سورية، باغتت فيثاغورث الشاعر، من حيث درى أو لم يدرِ، ويصحُّ القول عنه هنا بأنه شاعر، فما هو بنبيٍّ ولا مجنون. هيتَ له.
تفيد اللّقى الأثرية والمعطيات العلمية بأنَّ سورية كانت هي المطبخ الأولاني للرنين، وبالتالي لارتكاس الكون، حينما، وكلّما تحرَّك. فما الإنسان إلا فُقّاعة ألمه، ووجده، المتناثرة في السماء، وما الموسيقا إلا صوته، الجاهر منه، والمخبوء في الصدور، والله أعلم بذات الصدور.
في رأس شمرا (أوغاريت) على الساحل السوري، تأتي الأناشيد الحوريَّة قبل ألفٍ وأربعمئةٍ قبل الميلاد، لتقول لفيثاغورث: «تمهل، نحن اخترعنا السُّلَّم الديانوتي، أو بالأحرى اكتشفنا لغزاً من ألغاز الكون، قبلك بألف وأربعمئة سنةٍ على الأقل».
فيلتفت باسماً، ليقول: «أعرف».
تأريخ الموسيقا العالمي يولدُ من جديد: في الخمسينيات من القرن العشرين، عثر الباحثون على ألواح طينيَّةٍ تعود للقرن الرابع عشر قبل الميلاد (حوالي 1400 ق.م)، تضمّنت ما نعرفه اليوم باسم «الترنيمة الحُوريّة رقم6..6 Hurrian Hymn No». ليست هذه الترنيمة نصّاً شعريّاً فحسب، بل أقدم تدوينٍ موسيقي كاملٍ ومعروفٍ في التاريخ البشري، ما دفع علماءَ الموسيقا لإعادة النظر في تاريخ الموسيقا القديمةِ برُمَّتِه.
الأناشيد الحوريَّة، هي مجموعةٌ من الترانيم المكتوبة بالخطِّ المِسماريِّ على ألواح طينيَّة، نُقِّبَ عنها في مدينة أوغاريت القديمة (رأس شمرا حاليّاً). أحد هذه الألواح، وهو شبهُ مُكتمل، يحتوي على ترنيمةٍ ابتهاليةٍ تناجي الإلهة «نيكال» زوجة إله القمر «هيبات» أو«ياريخ» كما ورد اسمه عند الكنعانيين الحورّيين، والتي كانت بمثابة الرفيقة المرافقة له، بل بمثابة ظلّه الوراف على الأرض، الذي يمنحها الخصب والتجدد والحياة، لذلك كانت تُبتهل بما هي رمز للخير والبركة والنعمة، حتى أنّ بعض الدراسات الحديثة ذهبت بعيداً في توصيفها، لتصبح «إلهة الخير والخصب» أو«إلهة البساتين»، وأرجِّحُ هنا بأن تكون: «حارسة البساتين»، وتتقاطع المعلومات والاكتشافات، لتشفَّ عن أن هذه الترنيمة، هي ابتهالٌ من امرأةٍ عقيمٍ لـ«نيكال»، وفي رواياتٍ أخرى يقال إنها من «نيكال» لزوجها إله القمر.
عُرِّف هذا النشيد، باسم ترنيمة العبادة الحوريَّة، أو اختصاراً باسم: «6.h»، وكان هناك من سماه «صلاة ألوزي للآلهة»، مع أن المعلومات متضاربةٌ عن كون نشيد 6.h قد كُتب صلاةً أو ابتهالاً من قبل «ألوزي» للإلهة «نيكال»، حيث إن اسمه في المراجع يبدو اسم شخص صاحب منهجٍ أو مذهب موسيقي، وليس اسم معبدٍ أو مِنطقة، ولا حتى مؤلفٍ موسيقي، بل ذُيّلت بعض المخطوطات الموسيقيَّة الأُخرى باسمه، لكن وَفق ما يشبه التالي: «على طريقة ألوزي» أو«من تقليد ألوزي» أو ما شابه، فقد يكون صاحب مدرسةٍ في التدوين، أو صاحب مدرسةٍ طقسيَّةٍ موسيقيَّة، كسُلَّم، أو كمقام، أو حتى كإيقاع.
لكن، في حال ترنيمة «6.h» وجد تذييلاً، تُرجم تواتراً بالتالي: «هذا غِناءٌ على نيد قبلي، نشيد الآلهة، دوَّنه أموراببي» وبالتالي، فـ «أموراببي» هو مدوِّن النشيد موسيقيّاً، مدوِّنٌ فقط، لا مُؤلِّف، أمَّا عن «نيد قبلي». فللحديث تتمَّة.
وعليه فإنّ 6.h هو عملٌ موسيقيٌّ سوريٌّ مجهول المؤلِّف، وهو أقدم عملٍ موسيقيٍّ مدوَّنٍ مُكتملٍ في العالم.
يعد هذا النشيد واحداً من حوالَي 36 ترنيمةٍ مماثلةٍ مكتوبةٍ بالخطِّ المسماري، عُثِرَ عليها في شظايا ألواح طينيَّةٍ، نُقِّبَ عنها في خمسينيات القرن العشرين، في القصر الملكي في أوغاريت، ضمن طبقةٍ أثريَّة تعود إلى القرن الرابع عشر قبل الميلاد، وهي الوحيدة التي بقيت بصيغةٍ شبهِ كاملة.
نُشر وصفٌ لمجموعة الشظايا لأول مرَّةٍ عامي 1955 و1968 على يد إيمانويل لاروش، الذي حدّد الشظايا الثلاث، التي صنفها علماء الآثار الميدانيون رَقْميَّاً على أنها أجزاءٌ من لوح طينيٍّ واحد. وفي فهرس لاروش، تُرمَّز الترانيم بالرمز h اختصاراً لكلمة «حوريّ» إلى جانب شظايا أصغر تحمل رموزاً بدلالاتِ حروفٍ أخرى. أما الترنيمة الكاملة المتكاملة في هذه القائمة فهي 6.h....«الحوريَّة السادسة».
بعد عمل لاروش، خلُصَت كلٌّ من عالمة التاريخ والآثار، آن درافكورن كيلمر، وعالمة الموسيقا، مارسيل دوشين غيلمين، في سبعينيات القرن العشرين إلى أن أحد الألواح يُقدم طُرُقَ ضبط قيثارةٍ بابلية (الدُّوزان)، بينما يشير لوحٌ آخر إلى الفواصل الموسيقية، ولعل المقصود هنا بالفواصل، المسافات الزمنية الموسيقيَّة، أو ما يُعرف باللغة الأكاديميَّة الآن، بـ«الميزور»، أي: الوحدة اللحنية الإيقاعيَّة.
وما كان من أبناء الأرض «الساحل السوري» إلا أن زجوا بأنفسهم في هذا السِّجال، فها هو الموسيقي والمؤرّخ الكبير، راؤول فيتالي، واسمه الكامل راؤول غريغوري فيتالي، المولود في اللاذقية (1928) والمنحدر من أسرة «فيتالي» الإيطالية المعروفة، ومعه صاحبه وابن بلده، عالم الموسيقا والتاريخ «محمود العجان» يخترقان هذا البحث روحاً وعقلاً وعلماً.
ذهب فيتالي بتفسيره، إلى أعمق المفاصل، وصولاً إلى مزاج العازف حينها، وتخيُّل المنطق اللحني، الذي تمليه عليه جيناته (جينات فيتالي) واجتهاده في فكِّ الشيفرات السورية الأزلية، فنفى هارموني «قبليت» وهو أن تعزف النوتة وتاليتها رابعاً في آن واحد، بل أصرَّ على أن النوتة تصل إلى رابعتها بتنفيذ الثانية والثالثة، وهذا أسلمُ للسَّمع وللسياق التاريخي للآلة، التي كانت بشكل رئيسي قيثارة من تسعة أوتار، واعتبر أن الأرقام المجاورة للحرف الدال على النوتة، هو دليل على رأس الإيقاع الذي كان يُعزَف. كما ذهب وصاحبه، إلى أن إيقاع المقدمة والخاتمة في النشيد، محسوس، فهو موجودٌ إذاً، حتى وإن كان في وحدةٍ زمنيةٍ كامنة، مختلفةٍ عن تلك، التي كانت في السياق اللحني للنشيد. وكان وفيّاً لآخر كلمتين في نهاية السطر الأول من التدوين: «آشتما آري» اللتان تعنيان: «لا تُسمِع..أعطِ» كأمرٍ توزيعي موسيقي، لوقوف الغناء واستمرار الموسيقا، ومن ثَمَّ لاستمرار الغناء، ضمن حسابات أكاديميَّةٍ محضة، لا يمكن الخوض بها هنا، كي لا يأخذ الكلام مسرىً أكاديمياً واستعراضياً، قد يكون غيرَ مفهوم. دحض فيتالي ربع الصوت، ورجَّح احتمال التحويلات الكاملة (بيمول ودييز) وهي انكسارات وصعودات نصفية كاملة، ما يختلف مع من جاء بعده من سوريين، وهنا لا بد من رفع القبعة لـ«نوري إسكندر» الذي يطلع ربع الصوت لا من مدوناته ومؤلفاته، بل من شاربيه الكثين، المُمتدَّين من قمح

> العزف يفتح أبواب البركة والنغمات تُسعد قلبَ الآلهة

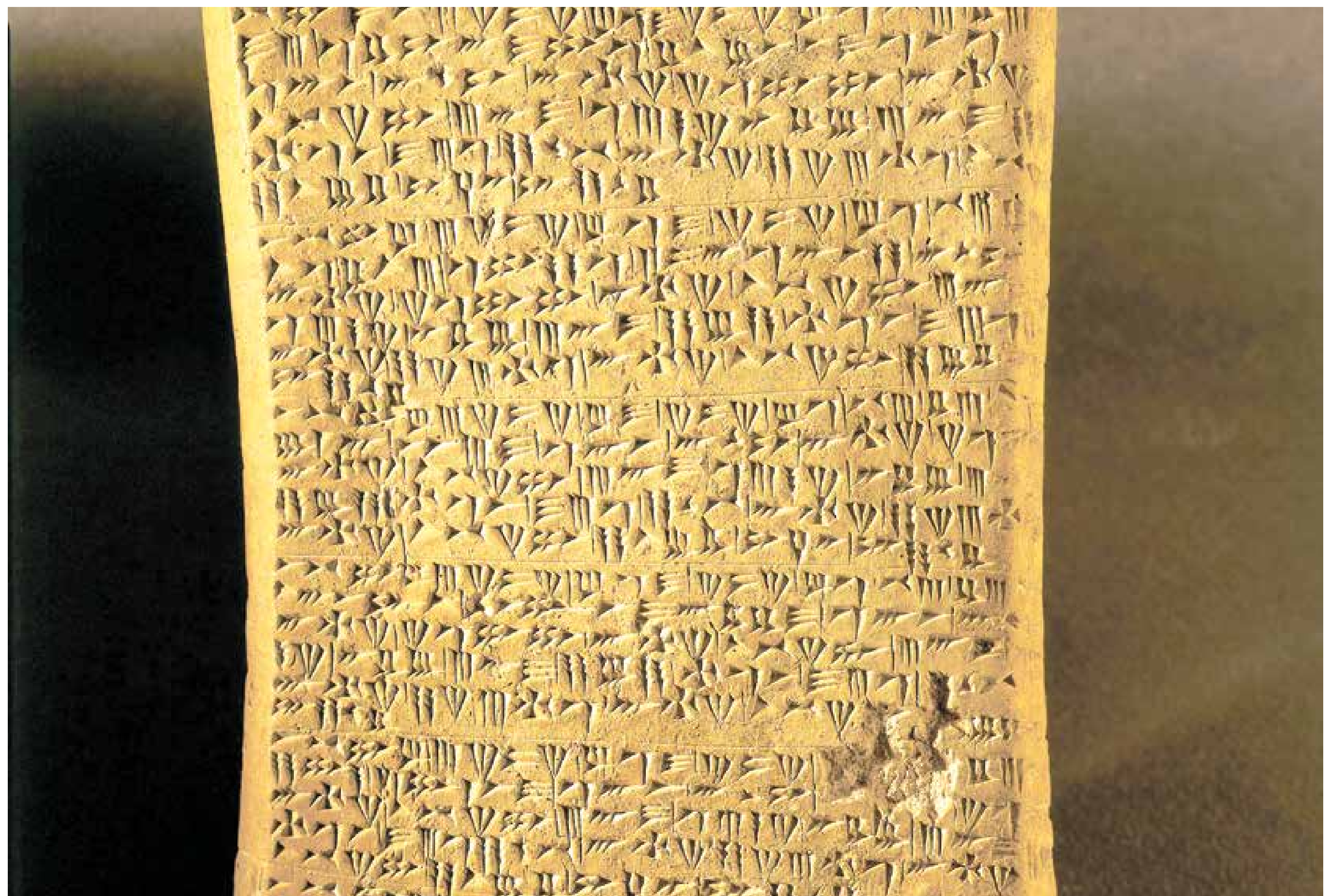

لوح طيني عليه نصوص طقسية يعود للقرن 14 قبل الميلاد عثر عليه في أوغاريت بالساحل السوري، مقتنيات المتحف الوطني بدمشق (Getty)

بشير البكر يكتب سورية

عودة عوليس السوري بعد 45 عاماً

باسم سليمان

عندما انتهيت من قراءة كتاب «سوريا رحلة إلى الزمن الضائع» (نوفل، بيروت، 2025) للشاعر والصحافي السوري بشير البكر الذي غاب عن بلده نحو 45 سنة، ورجع بعد سقوط النظام البائد، قلت لنفسي: هل نجا حقّاً من تروما اللقاء، أم أنّ الغربة درّبته أن يكون كشجر المنغروف لا يزرع جذوره إلّا في الماء المالح، منتمياً إلى المدّ والجزر، وجدل الأرشيف والذاكرة، وتنافذ اللحظة مع ماضيها وحاضرها ومستقبلها؟ لم أبحث عن جواب. وإنّما وطّنت السؤال، هل سأقرأ الكتاب مرّة ثانية؟
يفتتح البكر كتابه بالشعر، وكأنّه يتحرّر من أيّة ثوابت، إلّا ما تقتضيه بوصلة الجمال في جدلها مع شواش البشاعة، فهو كعوليس الذي ظلّ في رحم الغربة سنوات كثيرة، وشاء الدهر أن يسمح له بولادة ثانية في بلده الأم سورية، لذلك شرع كرسام انطباعي يمزج الضوء باللون وبالذاكرة، وبضربات كرفرفة ريشة أحياناً، ولمح نصل سكين أحياناً أخرى، طفق يسجّل أيامه التي قضاها في سورية. يقول البكر: «حين غادرتُ البلاد/ قال لي الشعر/ لا تخَف/ سيكون هناك وقتٌ وفير/ لنا نحن الذين لم نتكلّم بعد».
ينتقل بعد الشعر الذي وضعه عتبة لكلّ فصل من كتابه إلى سردٍ، لا هو باليوميات مع حميميتها للذات الكاتبة، مع أنّه مرّر بعض الأزمنة في كتابه عن زيارتيه سورية، الأولى في فبراير/ شباط بعد 70 يوماً من سقوط الأسد، والثانية في مايو/ أيار، ولا هي بالمذكّرات، حيث تذوب ذاتية الكاتب بالراوي العليم وشخصيّته في السرد، ولا هي بالمقال، ولا الحكاية، وإنّما سرد يقتضيه وجْد العارف، وتأمّل الحزين، وغبطة الجذلان، وحكمة من شحذته تجارب الأيام، مستدركاً استحالة السؤال على مذهب الزن الفلسفي: «هل من الممكن أن تتخيّل وجهك في رحم أمك قبل ولادتك/ بعد غربتك؟» لكنّه يستذكر أين ألقت أمه حبل سرّته، وأنّ لطلقات المخاض أسماء مدن أخرى، كالحسكة التي استنشق الهواء فيها أول مرّة، وأنّ لماء الرحم هيئة نهر الخابور، وأنّ لحلب سحر الابتسامات الغامضة كقلعتها، وأنّ للمشيمة شكل مدينةٍ تدعى دمشق وهبته آخر قطع الفسيفساء في شخصيته، فأصبح بشير البكر الشاعر والصحافي الذي كلّما اغترب عن البلاد أشرق باتجاهها.
عندما حطّت الطائرة في مطار دمشق تلقّت العائد بلهفة العاشق، فأدار وجهه عمّن ضيّع درب الثورة من العائدين معه على الطائرة، لأنّهم خذلوا المهجّرين في خيامهم، والتفت إلى الناس الذين لم يبدّلوا تبديلاً، يبحثُ في وجوههم القاسية عن دمع التراب وبذرة الفرح بالآتي. كان في استقباله شقيقه سعيد وعائلته مع باقةٍ من ورد حملتها يد طفلة صغيرة.
لم يُنسه اللقاء الحميم بعد غربة تكاد تنسي المرء نفسه، توجّسه من حال البلد، فيقول: «خائفٌ من انكسار الصور الكثيرة التي عشتُ عليها طوال هذا الوقت، وتغذّت منها مشاعري وأوهامي عن الوطن والمنفى. بين هذين الهاجسين تأرجح تفكيري كثيراً، وتبدّلت مشاعري، مرّة يرتفع الأدرينالين وأخرى يرجع إلى الصفر».
عندما جاء البكر إلى دمشق في سبعينيات القرن المنصرم سكن عديداً من أحيائها، كالغرفة التي قرب شارع العابد، وعندما ذهب إلى هناك بحثاً عن ذاكرة المكان تاه عن إيجاد تلك الغرفة، وتكرّر الأمر مع غرفةٍ أخرى، وحينما نوى أن يزور بيت جميل حتمل لم يجد إلا مكتباً عقارياً، فسأل الصبية في المكتب عن اللوحة التي علّقت على جدار المكتب، إنْ كانت لجميل؟ مع أنّه متأكّد من أنّ تلك الألوان النارية، ألوان جميل حتمل. تاهت الأماكن عن الشاعر وبقي الصحافي يبحث عن أماكن سكنها يوماً ما، فقد تغيّرت وجوه الناس، كما تبدّلت سمات الأمكنة، يقول البكر: «صعبٌ عليّ أن أفكّ المشهد وحيداً، من دون مساعدة من أحد الذين عاشوا هنا طيلة غيابي عن المدينة. إحدى مشاكلي الرئيسية أنّي لم أجد أحداً من أصدقائي الذين تركتهم حينما غادرت البلد عام 1980».

جادة الخطيب

اعتقل كاتبنا في فرع الخطيب في 1979، فقرّر زيارة المكان بعد أن سقط الأبد. وهناك على باب الفرع وجد عسكرياً شاباً يلعب مع الأطفال، وقد أسند بندقيته إلى الحائط. أخبره إنّ له ذكريات هنا، لكنّ العسكري استوقفه وأخرج حزمةً من المفاتيح ومن ثم ولج باباً وعاد بعد فترة أطول بكثير من إعداد كأس الشاي الذي وعده به. لم يسمح له الشاب بتحقيق أمنيته، لكنّه أحضر له كأساً من الشاي، يقول البكر: « قطعتُ شروده، سألته: هل أفهم منك أنّ اتصالاتك للسماح لي بدخول الفرع لم تفلح؟ ضحك بمرح وأنكر أنّه أجرى اتصالات، لأنّ التعليمات واضحة لديه. ظننتُ أنّ هناك لغزاً وراء قرار المنع، شككت في أن السجن لا يزال «يستقبل» بعض«النزلاء»، والإدارة موجودة في الداخل، لا تريد أن تكشف هذا الأمر»!. شعر كاتبنا بأنّ المكان أقرب إلى «بيت الموتى» مثلما قال دوستويفسكي. وتصوّر كيف كان أهل المنطقة يستمعون إلى أصوات تعذيب المعتقلين الذين يرحّلون فيما بعد إلى المقابر أو إلى سجون أخرى على أيام النظام البائد. خرج البكر من جادّة الخطيب بحلقٍ ناشف، رغم أنّه شرب كأس شاي كثيرِ السكر، كانت له نكهة الثكنات العسكرية.

> اعتقل كاتبنا في فرع الخطيب في 1979، فقرّر زيارة المكان بعد أن سقط الأبد

مقهى الروضة... بارومتر سياسي

كان السوري يذهب إلى المقهى، ليتبادل النظرات مع الجالسين في بلاد الصمت، فالمقهى كما يقول البكر «مقبرة الكلام» في بلاد يحكمها الديكتاتور بالسلاح والدم. وعندما رجع إلى سورية بعد السقوط، وجد أنّ مقهى الروضة أو مقهى المثقفين كما يحلو لبعضهم أن يطلق عليه قد تغيّر، حيث تعلو النقاشات والجدالات. يقول: «يقول زوّار قدامى للمقهى إنّ أصحابه حقّقوا خلال شهر واحد من الأرباح ما يفوق الأعوام التي سبقت سقوط النظام». الآن لا مخبرين، لا عيوناً تحبس الأنفاس، بل حرّية النقاش في كل الأمور. كان ذلك في الزيارة الأولى في شباط. وفي الزيارة الثانية: «لاحظت أنّ مقهى الروضة بات هادئاً، تراجعت فيه حالة العفوية، ولم تعد الطاولات مفتوحة بعضها على بعض. صار الزبائن يجلسون في جماعات شبه مغلقة، يتحدثون همساً عن الوضع الجديد، بين متشائم ومتريث وخائف».

حلب، القنيطرة، اللاذقية، طرطوس

يقال إن بيت الشعر لا يكتمل إلّا بالقافية، وحلب قافية الجمال، يزورها البكر في الزيارة الثانية له إلى سورية، في مايو/ أيار، ليستقبله الروائي فيصل خرتش ممّن ظل في البلاد. وهنا يُسجّل البكر موقفاً، من فصل آخر، نستذكره هنا، لأنّ كثيرين حاولوا أن يتناسوه بأنّ الذين مكثوا في البلاد احتملوا من ظلم النظام الكثير. يتفقّد البكر حلب، ما الذي بقي، وما الذي محي، وما الذي لا بدّ من قوله، وما الذي لا بد من الصمت عنه.
يزور البكر القنيطرة ويستذكر مسرحية سعد الله ونوس: «حفلة سمر من أجل خمسة حزيران» وقصة ممدوح عدوان «الأبتر» لكن قصيدة نزار قباني «من شرم الشيخ إلى سعسع» كانت تصدح فيه. وأنا أتابع القراءة في كتاب البكر، كنت متشوقاً إلى قدومه إلى طرطوس واللاذقية لربما نلتقي على شطّ البحر المتوسط! لكن البكر يستنكف عن الزيارة بسبب الأحداث الدامية في آذار، فشعرت بالأسف.
تتعدّد فصول الكتاب، فمن العائلة التي لم ترَ أبناءها منذ 45 سنة، إلى الأصدقاء الذين تركهم في دمشق وعندما رجع كان الموت قد غيبهم والهجرة قد أبعدتهم، إلى نساء المدينة المنسحبات إلى داخلهن واللاتي عرف فيهن الانطلاق والتعبير عن جمالهن في سبعينيات القرن الماضي، فما الذي حدث؟ وعن الشوارع في دمشق المظلمة والمليئة بالحفر، وعنه أولاً وأخيراً.
يغادر الكاتب بلده في صبيحة أول أيام العيد الكبير، فيسأله الموظف الذي يمهر الجوازات بالختم: «لماذا تتركنا في نهار العيد. هل أنت زعلان من أحد؟ مازحته: من الجميع».
بينما أقرأه للمرّة الثانية، صادف ذلك حفل توقيع للكتاب في دمشق في مقهى الروضة في ديسمبر/ كانون الأول 2025، لذلك أقول: يلتقط البكر نبض الأمكنة والأزمنة في سورية، ولا يصرّح، يترك للقارئ مسألة التأويل والتفسير في كتابه: «سوريا رحلة إلى الزمن الضائع» والسبب في ذلك، لأنّ لكلّ سوري زمناً ضائعاً بعيداً عن إيثاكا/ سورية، أكان من الذين بقوا في البلاد أم هاجروا.

«الرها». يُعدّ نصّ 6.h صعباً، ويعود ذلك في مكانٍ ما إلى عدم فهم اللغة الحوريّة فهماً كاملاً، وكذلك إلى وجود تشوُّهاتٍ صغيرة، نتيجة فقدان أجزاءٍ من اللوح الطيني. إضافةً إلى ذلك، يبدو أنَّ منطوق النشيد، هو لهجةٌ أوغاريتيَّةٌ محليَّة، فمن المحتمل أيضاً أن يكون نطق بعض الكلمات قد اختلف عن أمهات الحرف المألوفة سمعياً ونقلاً، بسبب الموسيقا واللحن. عُزفت الترنيمة لأوَّلِ مرَّةٍ في العصر الحديث عام 1974، وكان الحدث، الذي كتبت عنه صحيفة «نيويورك تايمز» حينها: «لقد أحدث هذا ثورةً في مفهومِ أصلِ الموسيقا الغربية برُمَّته».
يمكن الاستماع إلى إعادة بناء «مارسيل دوشين غيلمين» للنشيد h6 على صفحة أوركيش الإلكترونية، مع العلم أن هذه مجرد واحدةٍ من خمس محاولاتٍ على الأقل لفكِّ رموز الكتابة، كلُّ منها كانت تؤدي إلى نتائج مختلفة تماماً، وما هذه المحاولات إلَّا تاريخاً طويلاً من البحث والتقصي والتأويل، أخفق تارةً ونجح تارةً، حسَّن تارةً وحفِظ تارةً أخرى، وهذا لم يكن على صعيد فك الرُّموز، لأن الكتابة في معظمها كانت واضحة.
أما أوركيش، فما هي إلا «تل موزان» السورية، القابعة ضمن حدود محافظة الحسكة الإدارية حالياً، والتي تجاور بلدة «عامودا»، وكان فيها معبد «آبي»، الذي كان يقصده السوريون الحورّيون لرؤية الآلهة، وبالتالي لتقديم الطاعة والنجوى والشكوى لها.
هل كان السوريون الأقحاح حينها، على خلاف أهل الحضارات من آكاديين وبابليين، لا يعبدون حتى يرَوا؟ أتمنى ذلك.
أثبتت الدراسات، التي أجراها علماء الآثار والموسيقا، مثل آن كيلمر وريتشارد كروكر ومارسيل دوشين غيلمين، أنّ الموسيقا في أوغاريت استخدمت سلّماً موسيقيّاً سباعيّاً (دياتونيّاً) يُشبه سُلَّم «الماجور» الغربي (دو-ري-مي-فا-صل-لا-سي-دو) والذي هو في الموسيقا الشرقيَّة، سلم مقام العجم، بالنوتات ذاتها. وذلك قبل فيثاغورث، الذي نُسب إليه السلم الدياتوني، وهو السلم المذكور، بحوالَي ألفٍ ومئتي سنة، ما عارض ما زعمه الباحثون والمنظِّرون الاستشراقيون، الذين خلُصوا، أو انتهى بهم الأمر إلى الافتراض، بأنّ موسيقا العالم القديم كانت بدائيَّة، أو أنها كانت تعتمد السُّلَّم الخماسي.
تنضح النصوص الموسيقية المكتشفة بلغةٍ تِقنيَّةٍ معقّدةٍ لتدوين الموسيقا، يتألّف التدوين فيها من أسماء للمسافات الموسيقيَّة متبوعةٍ بأرقام تشير إلى الأوتار وأماكن تناولها نقراً. ويكشف هذا النظام فهماً نظريَّاً تنظيريَّاً، ورياضيًّا فيزيائيَّاً، وفلسفياً أيضاً، عميقاً جداً، للعلاقاتِ ما بين النغمات، فقد حُدّدت المسافات مثلاً بأسماءٍ دقيقة، مثل: إشَرتُم (عشرة) ونيد كابلي..
عن نيد كابلي:
يُرجَّح أنَّ هذا اسم النمط الإيقاعي والمقامي للعمل الموسيقي h6، أو حتى: مقامه، ويمكن أن يدل أيضاً على طرق ضبط الوتريات لخدمة المقام، لكنَّ الترجمةَ الحرفية لـ نيد كابلي (Nid Qabli) تُرجِّح أن يكون اسم المقام، فكلمة نيد: تعني السلسلة، أو التسلسل، أو الخط، أما كابلي: فهي البداية، القَبل – ويُرجَّح أن يكون مصطلح «كوبليه» الموسيقي مأخوذاً منها – وهكذا تصبح الترجمة: «السلسة القَبْليَّة» أو «التَّسلسل القَبْليّ».. أو ما يمكن القول عنه: «الصِّراط اللحني الأوَّلاني».. وهذا أقرب إلى أن يكون مفهوماً لحنياً، أي مقاماً، من كونه إيقاعاً، أو مذهباً تدوينيّاً، أو حتى طريقة ضبط (دوزان).
هذا إن دلَّ على شيء، فإنّه يدلُّ على وجود أكاديميَّة موسيقيَّة حقيقيّة كافية ووافية، ناهيك عن منح الموسيقا نفسها، خصوصيَّةً وتميُّزاً في التعبير عن الحاجة إلى البركة والمباركة والخصب والولادة في نص النشيد نفسه:
«العزف يفتح أبواب البركة»
«النغمات..تُسعد قلبَ الآلهة..تجلُبُ الفرح والخصوبة»
«غني إكراماً لبعل،
الذي يغني ويعزف الموسيقا
على القيثارة والناي..
الصَّنَّاجات لبعل..
الشعر لبعل..
شاعرُ بعل.. البطلُ ذو الصوت الرَّخيم..
يشدو ويُرنِّم إكراماً له
أشدو وأسمع الموسيقا
من القيثارة والناي
يرسمُ طريقَها الطبل ورنين الصنَّاجات»..
(بتصرُّف)..
في التوكيد على الشدة والكسرة فوق راء «حورِّيون»، يأخذنا السمع إلى «حُرِّيُّون»: أبناء الحرية مثلاً؟..«الأحرار»؟..هل نحن حورِّيُّون؟..وهل نستحق شرف الموسيقا؟
تقول المرأة العقيم في النشيد 6.h:
«سأرمي عند قدمي الحقِّ
أو عند قدمي عرشكِ المقدَّس خاتماً رصاصياً
سوف أتطهَّر وأتغيَّر من بعدِ الخطيئة..
قلبي مطمئنٌ بعد أن أوفيت نذري
سوف تُعزِّني مولاتي
ستجعلني عزيزةً على قلبها
فنذري سيغطي ذنوبي، وسيحلُّ زيتُ السِّمسِم بدلاً منِّي»..

انبعاث بعد 3400 سنة

بعد خمسة عشر عاماً من البحث نشرت آن كيلمر أول تحويل موسيقي حديث للترنيمة، وكان ذلك في عام 1972، وفي عام 1974 قدمت أول أداء علني للحن بعد نومه في لوح طيني لـ 3400 سنة. وقد شهد ذلك العرض اهتماماً واسعاً من وسائل الإعلام في العالم، فقد كان أشبه باكتشاف مملكة مطمورة مليئة بالكنوز.
بعد ذلك توالت العروض والتجارب التي تمايزت عن بعضها بنوع الآلات المستخدمة وبالتوزيع الموسيقي.
فاعاد ريتشارد كروكر تقديمها في عام 1978 باستخدام قيثارة قديمة مطابقة للقيثارات الآشورية، وكان كروكر قد شارك في عرض كيلمر قبل أربع سنوات.
النسخة الأقرب إلى الأصل على الإطلاق قدّمها مايكل ليفي في عام 2009، والذي اعتمد على آلة لير (قيثارة) مصنوعة خصيصاً لمحاكاة الآلات القديمة، مما يجعل أداءه الأقرب زمنياً وروحياً إلى موسيقا أوغاريت. حافظ على طابع روحاني – تأملي يناسب الأصل الطقسي للترنيمة. ركّز على البساطة النغمية وتقديم الإيقاع كما يُحتمل أن يكون عليه قبل 3400 سنة. حاول فتح «بوابة إلى الزمن القديم» عبر صوت خالص غير مُحمّل بمدارس موسيقية حديثة.
فاقترب جداً من سلالم ليفت–كيلمر المعتمدة أكاديمياً لإعادة البناء. وقدّم النسخة ليفي الأكثر تمثيلاً لما قد يكون سُمع في أوغاريت
أمّا ريتشارد دمبريل فكان عمله أقرب إلى مشروع علمي–موسيقي يسعى لإعادة بناء اللحن وفق التفسير الأثري للنوتة. ركّز على التحليل الأكاديمي للكود الموسيقي المسماري أكثر من الجانب الجمالي. قدم نسخاً مبنية على قراءة موسيقية صارمة للّوح.
في 2017 قدّم الموسيقي السوري مالك جندلي الترنيمة على البيانو الحديث، ما يُعدّ إعادة صياغة فنية أكثر حرية بدلاً من محاكاة القالب الأصلي. والنسخة تمتاز بـ تناغمات هارمونية متطورة مستمدة من الموسيقى الكلاسيكية، بينما الأصل كان لحناً أحادياً (مونوفوني). وأعطاها طابعاً تعبيرياً عاطفياً يتجاوز الطابع الطقسي القديم. فحول «أقدم موسيقا في العالم" إلى قطعة أوركسترالية-بيانية ذات حس معاصر.
وكذلك قدّم ستيف أونوتيرا تجربة إبداعية معاصرة بالكامل، تهدف لإظهار قابلية اللحن القديم للتكيّف مع مدارس موسيقية حديثة جذرياً. تجربة تُظهر «خلود اللحن» وقدرته على الحياة داخل موسيقا القرن 21.

لا وطن للنشيد

أي شعر وموسيقى لهذا الخراب؟

أنس مراد

لاعبو منتخب سورية يرددون النشيد الوطني قبل مباراتهم مع قطر في كاس العرب في الدوحة، 2025/12/4 (Getty)

لا يزال من العسير التكهن بالقادم على هذه الجغرافيا المنهكة، فالخوف لم يغادر أرجائها، ووطأة الجوع ما زالت تخيم على معظم المنازل. لسورية اليوم تأويلات متغيرة، ولم تعد تحمل الوهج الجامع الذي انتفض في صدور السوريين يوم 8 ديسمبر/ كانون الأول 2024، فالألم الذي كان مشتركاً يبدو أنه تلاشى أو تحوّل إلى آلام شخصية متفرّقة وتشرذم مجتمعي. وفي غياب أي بادرة جادّة لترميم ذلك الروح السوري الآخذ بالتشظي، تأتي وزارة الثقافة وفي ذكرى التحرير لتعلن عن مسابقة لنشيد وطني لسورية، والمبتغى نشيد بديل عن «حماة الديار» الذي كتب كلماته الشاعر السوري خليل مردم بك عام 1936، وقام الأخوان محمد وأحمد فليفل بتلحينه في العام ذاته. كان «حماة الديار» قد اعتمد نشيداً وطنياً للجمهورية العربية السورية عام 1938، بعد توحيد خمس دويلات، وعُزف لأول مرة كنشيد وطني رسمي لسورية في 17 إبريل/ نيسان 1946، وهو يوم الجلاء واستقلال سورية عن الاحتلال الفرنسي. سورية اليوم خرجت إلى شكل سياسي مرتجل وغير واضح المعالم، وهي موحّدة نظرياً فقط. وفي الصميم تكمن الحاجة لإعادة دمج الفئات المهجرة، واحتواء الانقسام الاجتماعي والطائفي العميق، وبناء الثقة ومعالجة ملفات المعتقلين والمفقودين. على ضوء هذا الواقع المعقد والهش، يصبح التساؤل حول النشيد الوطني الجديد مثيراً للتفكير العميق: هل سيكون لهذا النشيد، أياً كان، وقعٌ موحدٌ لدى كل شرائح الشعب السوري ليصبح فعلاً لحظة وطنية جامعة؟
يتجاوز النشيد الوطني كونه مجرد انعكاس للهوية، بل هو أداة فاعلة تُستخدم لكشف حالة جديدة من الوحدة الوطنية، وتكريس التحول التاريخي المصاحب للتموضعات الأيديولوجية، بل ويعد النشيد أحد أقوى التقنيات اللازمة لمحو الأيديولوجيات الوطنية الماضية، وتعزيز البدائل الحديثة، عبر استخدام الكلمة والموسيقى قوة دافعة للشعور الوطني. يصف عالم الأنثروبولوجيا ستيفن فلد الموسيقى بأنها «تكنولوجيا تعمل على الكشف عن عالم»، أي أن الموسيقى تعمل على خلق شعور ثقافي بالمكان من خلال تنسيق العواطف والمشاعر. بالنسبة لفلد، فإن الموسيقى هي في حد ذاتها عملية فعالة تُنتج الهوية وتُشكلها. ... ولكن لا يمكن لأي مقطوعة موسيقية أن تجبر المواطنين على الانخراط في أيديولوجيا جديدة لا يُمَثّلون ضمنها ويجهلون طابعها المستقبلي. هذه الحقيقة تجلت بوضوح في روسيا، ففي ديسمبر/ كانون الأول 2000، أدّت الاحتجاجات واسعة النطاق التي اندلعت كرد فعل على قرار مجلس الدوما الروسي (البرلمان) بقيادة الرئيس بوتين إعادة لحن الحقبة السوفيتية، مدعوماً باستطلاعات رأي تشير إلى تأييد الأغلبية الشعبية. عارض القرار بشدة الليبراليون، والرئيس السابق بوريس يلتسين، والنخبة المثقفة الثقافية بأكملها تقريباً، الذين رأوا فيه عودة خطيرة إلى الاستبداد والانتقام على النمط السوفيتي وإهانة لضحايا القمع، هنا كان للنشيد تأثير سلبي معاكسً لجدواه الوحدوية المفترضة.
وفي حالة أخرى، كان النشيد الوطني الإيرلندي مصدراً لبعض التوتر والارتباك، فعلى مدى المائة عاماً الماضية، وبفترات متقاربة تعرض نصه لهجوم باعتباره غير مناسب، وقد تكرّرت الاعتراضات نفسها: أن موضوعه ومشاعرَه العسكرية لا تتناسب مع دولة حديثة ومستقلة ومحايدة، أو أن النص يكرس مواقف تشكل عائقاً أمام المصالحة. والمثير للاهتمام أن النشيد الإيرلندي يشبه النشيد السوري من حيث الإعلان، حيث أعلنت صحيفة دبلن إيفنينغ ميل عن مسابقة لـ «ترنيمة وطنية»، لكنها فشلت في العثور على نص مناسب. وفي النهاية، اتخذ المجلس التنفيذي قراراً بسيطاً باعتماد «أغنية الجندي» نشيداً وطنياً في 20 يوليو/ تموز 1926، من دون ضجة إعلامية.
في الحالة السورية، قد تتكرّر النتيجة الروسية والإيرلندية نفسها، بل والمتوقع أن يكون التأثير أكثر سلبيّة، إذ ليس هناك أي مؤشر إيجابي بأن النشيد الجديد سيكون ذا جدوى بتأجيج روح سورية جامعة، بل قد يدفع باتجاه أن يكون هناك أكثر من نشيد في آن، وذلك وفقا للانقسامات السائدة، أو بمعنى آخر قد يقتصر على كونه نشيداً لفئة محدّدة أو جزء من الشعب السوري، ناهيك عن تساؤلاتٍ تفرض نفسها بقوة حول لجنة التحكيم متخذة القرار: هل ستستمر الحكومة المؤقتة في النهج نفسه معيّنة لجنة تقييم منها، من دون تمثيل حقيقي للتحولات الفنية والثقافية؟ أم أن اللجنة ستضم فنانين وموسيقيي سورية متصدري مسارح النظام السابق، ومدشني عهد النظام الحالي، ما يثير مشاعر الاقصاء والاصطفاف؟
محاولة الدفع باتجاه تبني نشيد وطني سوري في هذه المرحلة الحساسة، التي فيها الوطنية السورية على محك خطير، ينطوي على تأجيج روح اللامبالاة أكثر من الحرص على التمثيل الوطني المحق لكل أطياف المجتمع السوري، وهي عملية تحرق لحظات تاريخية كان من الممكن أن تستثمر لتعميق مشاعر الوحدة السورية، بدلاً من أن تثير مشاعر الاصطفاف والتخندق أكثر فأكثر. كما يجدر الوعي إلى أن اختيار وتبني النشيد الوطني ليس مجرد مسألة فنية، بل هو قرار سياسي واجتماعي بامتياز، ولكي يتجنب هذا النشيد مصير التهميش والانقسام، يجب أن يستوفي معايير دقيقة: أولاً، يجب أن تكون كلماته وموسيقاه خاليتين تماماً من الإشارات العسكرية أو الدعوات الطائفية، وأن تركز على المواطنة الجامعة وتضحيات كل السوريين. ثانياً، يجب أن تعكس اللجنة المُحكمة طيفاً وطنياً متنوعاً وواسعاً، يضم فنانين ومثقفين لم يُدنّسوا بالانخراط في أجهزة القمع.
على النشيد أن يتخلى عن لغة الماضي الأيديولوجية ليصبح «تقنية كاشفة» لمستقبل سورية، ينسّق المشاعر نحو التعافي والمصالحة. إن المبادرة في هذا التوقيت، وبتلك المعايير الغائبة، تظل مجرد محاولة لإصدار قرار فوقي لن يزيد الوطنية السورية إلا تشرذماً وشكلاً زائداً لا روح فيه.

صدى

من الذي سرق ذاك الشيء؟

عبير داغر اسبر

في المحصلة، يدعو الظرف السوري إلى التفاؤل. يبدو المشهد هكذا: بلدٌ تخلّص من طاغيته. بنيته مفتوحة للاستثمار. شبابه متعطش للمعرفة ولخوض سوق الأعمال. شعبه فتيّ. طلابه، بمستواهم المعرفي، لا هم الأسوأ ولا الأفضل، لكنهم يبرعون مثل أي شاب وُضع في الظرف المناسب. شباب فتيّ بحاجة إلى كل شيء وإلى أي شيء.
مع ذلك، لماذا لا يجرؤ أحدٌ فينا أن يتفائل؟ من الذي سرق فرحة السوريين؟ وما الذي نفى إمكانية الفرح أساساً؟
أحبّ البلاغة. أحبّ اللغة لأنها تضع الأفكار في موضعها الواضح. تؤطّرها كي لا تخاتل ولا تُغلَّف بسكر الكلام. لو سُئلت: من سرق تلك الفرحة؟ لأجبتُ من دون رفّة قلب أو ثانية تردّد: الطائفية. قد ندور. قد نخاتل. قد نجمع عناصر المصالح. نلمّ فتات الروايات السياسية. نتحدث عن وطنياتٍ مؤجّلة. نتحدث عن أحزاب وتجمّعات. نتحدث عن إدارات طموحة. نتحدث عن وصفات حارّة أو بائتة للسلم الأهلي. سنلفّ وندور. سنعود إلى حضن سارقنا، خجلين من أن نُدلّ عليه. نعم، كلّنا طائفيون يا عزيزي. نتمنى، في مكانٍ ما داخلنا، أن يموت الكل شرطَ ألّا يكونَ نحن.
من هنا يبدأ الكلام الحقيقي. الطائفية في سورية اليوم تبدو رأياً، أو توجّهاً ثقافياً، أو مجرّد سوء فهم تاريخيّ. تحول إلى فعل. صارت دماً يَسِيل. صارت سكيناً لا تتعب من تكرار ما تجيد: الذبح.
في حمص، كل ما احتاجه الأمر: لحظة وضوح فاجر. مسجد يعرفه الأهالي جيداً، ويعرفون لماذا يُسمّى هكذا. ثم وقع الانفجار فوق أجساد عُزّل. حين ماتوا، فعلوا كما كل المخلوقات، تألموا، نزّت دماؤهم. الموت لم يسألهم بمن يؤمنون، ولا عمّا فعلوه في حياتهم. الاسم لم يكن كافياً. كانت الهوية كذلك. الموت لم يختَرهم بما هم أفراد، بل بوصفهم جماعة.
وعندما أتى بيان التبنّي. جاء بارداً، مقتضباً، القتل فيه مجرد إجراء احترازيّ، فعل اعتياد، وإعلان هوية. هكذا هي الطائفية حين تكتمل. لا تحتاج إلى صراخ، ولا إلى تبريرات كبرى. يكفي أن تقول فعلتُ ليحلّ صمتٌ ثقيلٌ في قلوب المتفائلين، ويرافقه الخوف. من هناك، من التفجير، انتقل الخوف كما تنتقل العدوى. لم تتوقف الموجة عند حدود المدينة. خرج الناس إلى الشوارع كما يحبون أن يفعلوا عند الصراخ، عند الفزع، وعند الدعاء لله. لكن بسبب الطائفية التي نذكرها كثيراً، ولا نجرؤ على التخلص منها لأسباب طائفية، بدا فعل التظاهر، الذي ظننا أن السوريين، كل السوريين، ثاروا للحفاظ على أحقيتهم به، خيانة. عدم دعم التظاهرات خيانة أيضاً. فمن يخون من في هذه الملهاة التي لا تتوقف عن التوالد، ولا تكفّ عن منح الشر إلهامات لا تتوقف.
ما يجرح ويؤلم أن الشارع السوري ليس مكاناً آمناً. لم يكن كذلك يوماً. كل ما قدّمه السوريون من تضحيات لجعله كذلك انتهى إلى الفشل. لم يصبح الشارع فضاءً عاماً، بل ظل فضاءً للشك. ليس آمناً لمن يقفون مع السلطة. ليس آمناً لمن يعارضونها. الخطر فيه لا يأتي فقط من الرصاص، بل من الفضاء المفتوح على تأويل النيات، من رعب الخيانة لأطراف يعيدون تعريف خصومتهم من جديد.
الطائفية أفقدتنا الشارع، واستعادته تعني تحرير الحيز العام من هوية مالئيه. تعني فصل فعل التظاهر عن سبب هذا التظاهر. الحيز العام الذي مات كثيرون لاستعادته لا يُقاس إلا بقدرة المختلفين سياسياً، فكرياً، ودينياً على مشاركته. ما دون ذلك يجعل كل دعوة إلى النزول للشارع دعوة غير أخلاقية، لأنها تطلب من الناس أن يخاطروا بأجسادهم في فضاء لم يُنزَع عنه السلاح. سلاح التخوين.

عام جديد... أمل جديد

فتاتان تلتقطان الصور مع زينة عيد الميلاد في حي باب توما بدمشق، 2025/12/25 (Getty)

وجوه

ودّعت دمشق في آخر أيام 2025 المؤرخ محمد عماد الأرمشي (1951-2025) ابن حي العمارة وحارس ذاكرة دمشق. الحاصل على إجازة في التاريخ من جامعة دمشق 1977

محمد عماد الأرمشي

ختام غبش

المؤرخ السوري عماد الأرمشي 1951 - 2025 (فيسبوك)

ما يمنح كتابات الأرمشي فرادتها ذلك الطابع السردي للتاريخ، فالحكايات عنده رصينة يمليها صوت حكواتي يعيد إحياءها، تسندها صور نادرة توثق زواياها وتدعمها. الأبطال في مدوّناته ليسوا سلاطين أو قادة عسكريين، بل هم الجيران، الحمام، السبيل، الجامع، النهر والحجر. تأخذ الحكايات القارئ كما لو أنه في رحلةٍ يطوف خلالها جغرافيا المكان، متحرّراً من رتابة الحروف وجفافها.

يتقاطع أسلوب الأرمشي مع إرث المؤرخين الكبار الذين رسموا بكلماتهم خطوات القارئ، مثل شمس الدين بن الزيات المتوفى 814هـ /1441م، في موسوعته «الكواكب السيّارة في ترتيب الزيارة»، وفيها ما يشابه الوصف البصري التوثيقي للمكان ومعالمه التاريخية، إلا أن المؤرّخ الأرمشي أضاف صوته الرقيق ودعم الوصف بالمادة البصرية التوثيقية.

يروي الأرمشي حكايته المسبوكة بالذاكرة، والحجر المسفوك تحت مسنّنات الجرافات، تبدأ خريطته من مسقط رأسه في حي العمارة وصولاً إلى «ساروجة» وامتدادها الذي بات يكنى «بعين الكرش» تيمناً بعين ماء صافية كانت تسقي أهالي الحي، ومنها رتّب الزمن تبعاً للصروح والعمائر الجليلة في دمشق التاريخية، مستعيداً بوادر المجزرة العمرانية والتاريخية التي نالت وجه دمشق.

واجه قطاع الآثار والتراث تاريخياً كارثة حقيقية تمثلت في سحق النسيج العمراني للمدن التاريخية تحت شعارات «التطوير والحداثة»، فمنذ القرن التاسع عشر، اكتسحت المخطّطات الاستنساخية ومشاريع التمدن العشوائي عراقة الماضي، مستبيحةً حرمة الزمن. لقد جرى التعامل مع الذاكرة المكانية بوصفها رقاع شطرنج خالية، يتسابق فيها المستثمرون بدعم سياسي، لتحويل الهوية المعمارية الأصيلة إلى أرباح مالية طائلة على أنقاض التراث المحلي.

الأداة الأبرز التي يقارع بها المختصون بالتراث هؤلاء السماسرة هي منظومة «التوثيق»، فالتوثيق فعل مقاوم للجرّافات ولأطماع مشاريع البناء، وهو ما شكل عبر التاريخ العنصر الأهم لتمايز المدن القديمة وفي تحديد سمات الاختلاف الأساسي فيما بينها. ومن هنا تأتي أهمية مشروع الأرمشي الذي كان قد بدأه في العام 2003، استشرافاً مبكراً لمدّ جارف يهدّد الهوية العمرانية لدمشق، ويمسح عنها رمزيتها ودورها العمراني والمعماري في التاريخ. وهو الأمر الذي استحوذ مساحة كبيرة في كتاباته التوثيقية، التي كرّس خلالها جهده لنقد مشروع إيكوشار المدمّر في سبعينيات القرن العشرين، عندما شق قلب مدينة دمشق بمشروع شارع الثورة، الذي رافقته عمليات الاقتلاع للدور والأضرحة والمدارس التاريخية التي اختزنت عناصر معمارية وزخارف لا تعوض.

ما لا يوثق يسهل هدمه، لذا كرّس مشروعه لجمع ما أمكن من صور وخرائط ومخططات وتحويلها إلى خط دفاع أخير يحمي رمزية المدينة مما يتربصها من معاول التغيير الديمغرافي والمعماري.

خاصة مع سياسة الإهمال التي سلكها نظام الأسد الابن وإفساح المجال لمشاريع التغوّل الإيراني وما رافقها من حرائق مريبة راح ضحيتها العديد من الدور الهامة التي كان آخرها منزل والي الحج عبد الرحمن اليوسف، إضافة إلى توسيع مقام السيدة رقية على حساب مساحات بيوت دمشقية عريقة.

في جانب آخر، لم يشأ الأرمشي استعراض كنوز دمشق وعمائرها الغنية، بل كان يخشى عليها من «لعنة التنقيب الجائر» والنهب السلطوي، لقد رأى في الاكتظاظ السكاني لدمشق القديمة نوعاً من الحماية العفوية التي حالت دون وصول أيدي العبث إلى كنوز تحتية. وخير مثال على ذلك «بيت العقاد» المملوكي (المعهد الدنماركي لاحقاً)، الذي صمد بفضل ورثته، ليخفي تحت أساساته مدرجات مسرح روماني يعود للقرن الأول قبل الميلاد. هذا المسرح، الذي شهد ازدهار الدراما والطقوس الدينية أكثر من خمسة قرون قبل أن يحرمه الإمبراطور جوستنيان عام 529 للميلاد، ظلّ محفوظاً بفعل تراكم الطبقات البشرية فوقه.

كشف الأرمشي أن أسماء الأسد أقصته من المشهد الثقافي، واستطاعت أن تؤسس لشبكة استخباراتية هدفها الاستحواذ على ملف الآثار. لعبت أسماء قبل الثورة دوراً في استقطاب شخصياتٍ عديدة في هذا المجال إلى الأمانة السورية للتنمية. استقطبت ملايين الدولارات مستغلةً ترويج الغرب لها «وردة في الصحراء». امتدت السيطرة نحو التكية السليمانية. قلب دمشق التاريخية، فهجّرت الحرفيين وأغلقت معامل الزجاج والنول، لتُحكم قبضتها على سوق «الأغاباني» التراثي، موظفةً مآسي عوائل الضحايا غطاءً إنسانياً لمشروعها الاستثماري، ما أدّى إلى تجريف الهوية الحرفية لصالح شبكة المنتفعين.

في قلب دمشق، حيث تتشابك فوضى الزحام مع ضجيج الحداثة، يطرح السؤال نفسه: هل يلحظ المارة تلك القباب الأيوبية، أو المقرنصات المتربعة بين خشب مطواع وحجر أبلق؟ هل تستوقفهم مئذنة السنانية الرشيقة كقلم مبريّ والمطلية بالقاشاني الأخضر؟ في «حلبة السباق الحزين» هذه، يغطي غبار اليوم على جمال العمائر التاريخية، وهنا برز دور الباحث عماد الأرمشي حارساً للذاكرة المنسية.

قرّر الأرمشي ألّا ينعزل في بطون الكتب، بل تتبع مسالك العامة حيث يسكنون اليوم: في منصّات التواصل الاجتماعي. لم يكن مجرد ناقل للمعلومة، بل كان «مرمماً افتراضياً»؛ فإذا هُدم جدار أو غُيبت مئذنة، استل من أرشيفه الصورة الأصلية ليشرح للناس فداحة ما فقدوه. عبر «فيسبوك» و»يوتيوب»، أعاد ترتيب المكان في وعي المتلقي، ناشراً عبق «حارة الورد» و»النوفرة» وصولاً إلى مدارس الصالحية وتكايا ركن الدين، محوّلاً المرور العابر بالمدرسة الشامية إلى قراءة بصرية في حنايا قبابها.

أعادتنا حكاياته الرقمية إلى زمن الجدّات؛ بصوت رخيم وصور «أبيض وأسود» تلم شمل الهوية الممزقة، كحكايته عن «طوفان بردى» التي جسدت نبض المدينة. لم يوثق الأرمشي تاريخ النخبة، بل حمى «تاريخ الناس» من أن يُسحق تحت أقدام التحديث المشوه. وأمام سنوات الحرب والنهب، أدرك أن الكتب الورقية قد تحترق، فجعل من الفضاء الرقمي بنكاً احتياطياً، وزع من خلاله ذاكرة الشام على آلاف الأجهزة، مما جعل محو هذا التاريخ مستحيلاً تقنياً.

في نهاية المطاف، تتجلى وحدة صلبة بين المؤرّخ وجوهر الصراع مع السلطة والزمن؛ فالمواجهة هي نفسها، سواء كانت الأداة مِعولاً يدوياً أو جرافة عملاقة. ... رحل محمد عماد الأرمشي، لكنه ترك أرشيفاً ضخماً، سيبقى حافظاً أميناً للمدينة، والأنظمة الحاكمة لها.

> مرآة المدينة وحارس ذاكرتها ومحارب الجرّافة بالوثيقة

على الهامش

خمسمئة محروقة

يعرب العيسى

يدور النقاش السوري العام هذا الأسبوع حول موضوع العملة الجديدة بالطبع، فبعد أسبوع فصلَ الإعلان عن التطبيق، وامتلأ بنقاش الألوان والرموز، انتهى وسيبدأ نقاش حساب سعر الأشياء. وبالطبع، سيتأجّل نقاش الشيء الوحيد الحقيقي والمهم، أو سيبقى مغفلاً حتى تقع الواقعة.

طوال أيام، أعطى الجميع آراءهم في تأنيث أرقام العقود وتذكيرها، وبتناسب اللون الوردي مع الكتابة السوداء، وبرمزية الزيتون إن كانت تخصّ كل سورية أو محافظة إدلب (الخضراء)، وبإغفال المعالم التاريخية إن كانت جهلاً أو تجاهلاً، بتوحيد الوجه الخلفي، بتدرّج الألوان.

الأكثر اهتماماً أجرى بحثاً على «غوغل» أو «شات جي بي تي»، وقارن تجارب الدول التي وحّدت الخلفية بالدول التي مايزتها، عن عوامل الأمان في أوراق النقد. واستجلب منشوراً (شائعاً وغير صحيح) عن أن الخمسمئة القديمة حصلت على جائزة أجمل عملة في العالم، جدّد بعضهم نقاشاً لم ينتهِ منذ فتح إيلياء (القدس) عن السنة الهجرية ودقة تداخلها مع السنة الميلادية.

الأسبوعان القادمان سيمتلآن بـ: يفترض أن تكون علبة المتّة الكبيرة بـ 293 ليرة جديدة، لماذا جعلوها بـ 300؟ التجار لصوص. «ميكرو باص» تضامن مسبق الصنع لا يعيد الباقي إلى الزبائن، ولا يقبل الخمسمئة القديمة. إرباكات تشبه إرباك تبديل التوقيتَين الصيفي والشتوي، وتكرار سؤال: على القديم أو الجديد؟ حكايات عن ازدحام البنوك، ومزاج شركات الصرافة، عن آليات التسعير، ثم وبعد قليل، عن الديون ومشكلات السوق والسندات والقروض وسواها.

إذاً؛ ملأنا بضعة أسابيع بنقاشات شكلية وتصميمية، ألّفنا النكات عن الألوان، وركّبنا صوراً ساخرة من ردّات فعل الشارع، التقطنا أخطاء لغوية وتصميمية وتقويمية، وأبدينا آراءنا فيها. وتركنا السؤال الحقيقي والمهم: مهلاً. وماذا بعد؟ حقاً ما قيمة هذه العملة الجديدة؟ وكم تحتاج من الوقت كي تنهار مجدّداً، وتدخل في دورة تضخمية متسارعة؟

سعر الليرة خلال العام الماضي، وضبط معدل التضخم (في سعر الصرف فقط) عند حدود 16%، لم يحصل لأسباب اقتصادية ولا مالية، بل بسبب إجراءاتٍ إدارية أهمها ضبط السحب من المصارف، وإبقاؤه عند حدود تقارب المنع، وإلغاء عمليات مصرفية طبيعية مثل التحويل، رغم عدم منعها ظاهرياً. فبإمكانك تحويل أي مبلغ من أي حساب لأي حساب، لكن لا يمكنك السحب منه، أو شراء أي سلعة به، بل يمكنك فقط تحويله إلى شخص آخر لا يستطيع استخدامه.

منطقياً، لن يستطيع البنك المركزي السوري الاستمرار في سياسة حبس السيولة بعد طبع عملة جديدة. وبالتالي؛ سندخل سريعاً في موجة تضخّم، وسنبدأ السنة بسعر صرف 117 ليرة للدولار، من دون أن نعرف على أي سعر سننهيها. والحل الوحيد المتاح لمنع ذلك، أو تبطيئه، الاستمرار بالسياسة النقدية القمعية. وهذا أيضاً سيجعل خطوة تبديل العملة بلا أي قيمة.

يعتقد الخبراء أن للعملية برمّتها هدفين: نفسي يريد منح جرعة تفاؤل للشارع، والتخلص من الفئات التي تحمل صورة المخلوع وأبيه، وأمني يريد إعدام كتلة مفقودة من النقد السوري المطبوع، تقدّر بـ 14 تريليون ليرة، ويُعتقد أنها في حوزة الإيرانيين في العراق، أو في مكان مشابهٍ لدى جهةٍ مشابهة.

يعرف الجميع أن قيمة العملة يحدّدها شيء واحد، وهو الإنتاج. وطالما لم تدُر عجلته بعد، فلا قيمة لأي تصميم، ولا معنى لأي عدد من الأصفار.

سورية الجديدة
يصدر كل ثلاثاء
عن صحيفة «العربي الجديد»
رئيس التحرير: معن البياري
مدير التحرير: أرنست خوري
محرّران:
يعرب العيسى - عماد كركص